جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي
دراسة ميدانية –المؤسسة الولائية تيارت–

من إعداد الطالبتين:

- نعيمي فتيحة حبيبة
- يوسفـي سميـــــة

الأستـاذ المشـرف:

- د. زياني عبد الحق

لجنـة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
عزيرو راشدة	أستاذة محاضرة –ب–	رئيسا
زياني عبد الحق	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
روتال عبد القادر	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا
شبلاوي إبراهيم	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية : 2022/2021

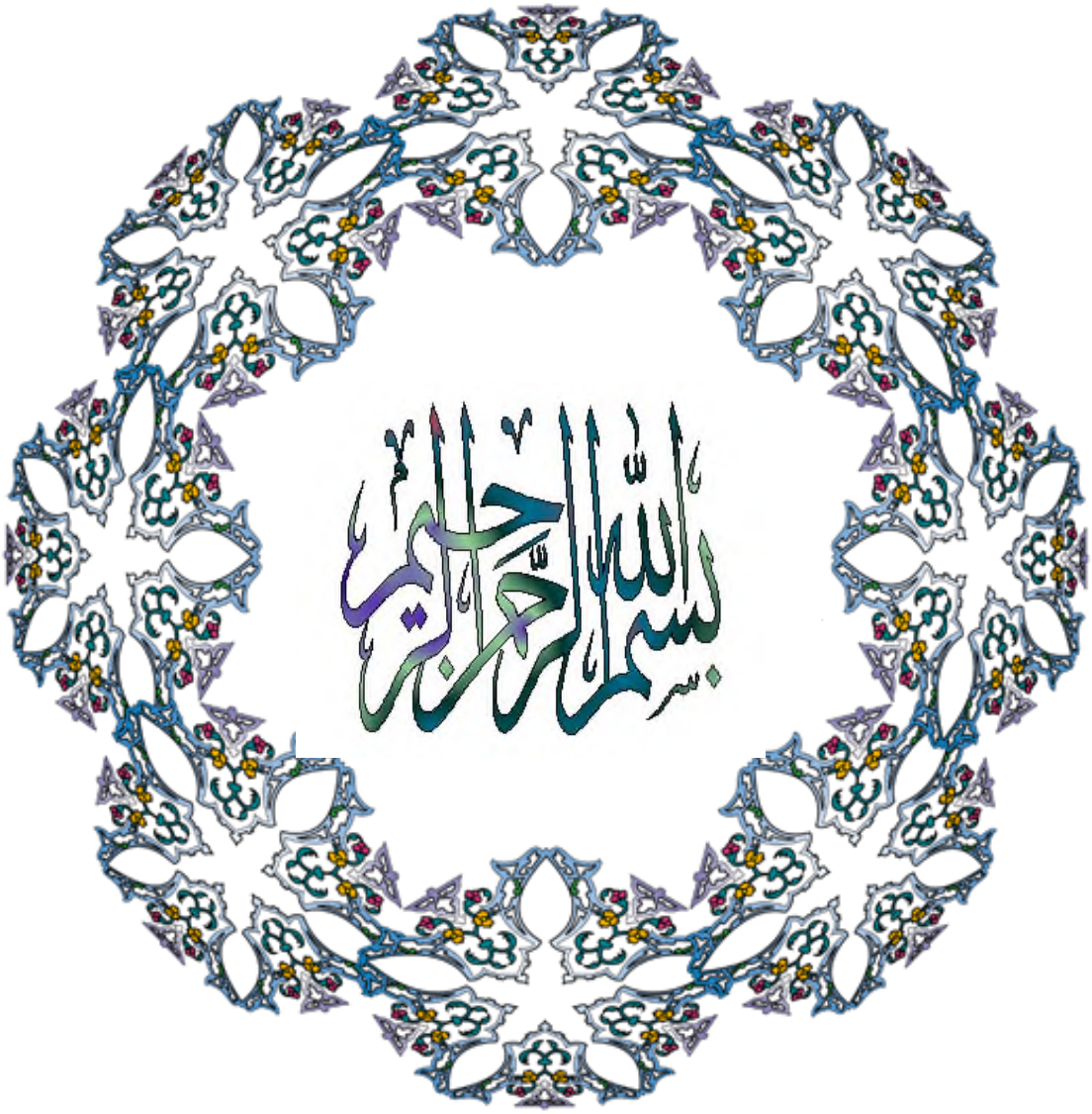
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد الله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم

نشكر الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم لا تعد ولا تحصى

والشكر موصول إلى المشرف الأستاذ "زرياني عبد الحق" على ما قدمه لنا من نصح وتوجيه وإرشاد

كما نشكر لجنة المناقشة لتكبدها عناء قراءة هذا البحث وقبولها مناقشته.

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم بمساعدتنا وتوجيهنا وإرشادنا خاصة الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة والذين أثاروا علينا بمعلومات قيمة

كما لا ننسى كل القائمين على المؤسسة الولائية لولاية تيارت الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصائح

وفي الأخير نتمنى أن يتقبل الله منا هذا العمل.

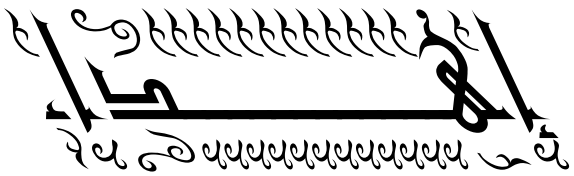

الحمد الله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم إلى مدرستي

الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره"

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان

إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد

وكانت دعواها لي بالتوفيق

"أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلبيهما شيئا من السعادة.

إلى إخوتي (وئام، إيمان، الطيب، محمد)

الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى أعز صديقاتي التي قضيت معهم أحلى أيام حياتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

حبيبة

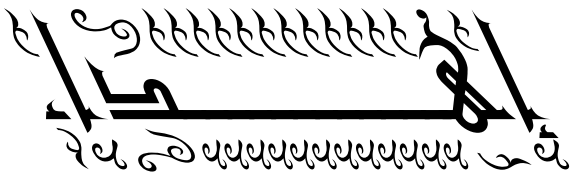

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.

إلى من يرتعش قلبي لذكراك "أبي العزيز".

إلى أجمل زهرة وأغلى جوهرة في الحياة، إلى أحن وأعز ما في الوجود "أمي العزيزة".

إلى من أثروني على أنفسهم إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله،

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل إخوتي وأخواتي.

إلى أعز صديقاتي اللواتي قضيت معهن أجمل أوقاتي

إلى كل سقط من قلمي سهوا أهديه أجمل التحيات. أدامهم الله.

سمية

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
قائمة الملاحق
قائمة المختصرات
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي

تمهيد 11
المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي 12
المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي 12
المطلب الثاني: مقومات وفوائد التحول الرقمي 14
المطلب الثالث: خطوات وأهداف التحول الرقمي 17
المبحث الثاني: دواعي التحول الرقمي ومتطلباته 20
المطلب الأول: دوافع التحول الرقمي 20
المطلب الثاني: خصائص وأبعاد التحول الرقمي 22
المطلب الثالث: تقنيات التحول الرقمي والعوائق التي تواجهها 24
المبحث الثالث: نماذج وأعمدة التحول الرقمي والمخاطر التي تترتب عليه 27
المطلب الأول: نماذج التحول الرقمي 27
المطلب الثاني: مخاطر التحول الرقمي 29
المطلب الثالث: أعمدة التحول الرقمي 31
خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني: تأثير الرقمنة على التقارير المحاسبية

تمهيد 36

المبحث الأول: عموميات حول التقارير المحاسبية 37
المطلب الأول: مفهوم التقارير المحاسبية 37
المطلب الثاني: أغراض و أنواع التقارير المحاسبية 38
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التقارير المحاسبية ومستخدميها 41
المبحث الثاني: القوائم المالية والأسس المبنية على إعدادها 47
المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها 47
المطلب الثاني: مزايا وعيوب القوائم المالية وأسس إعدادها 53
المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية 57
المبحث الثالث: أثر استخدام التقنيات الرقمية في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية لتحسين خصائص القوائم المالية 59
المطلب الأول: أثر الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية 59
المطلب الثاني: أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة خصائص القوائم المالية 61
خلاصة الفصل 64

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد 66
المبحث الأول: عرض الإستبيان 67
المطلب الأول: إعداد إستمارة الإستبيان 67
المطلب الثاني: مراحل تصميم الإستبيان 67
المطلب الثالث: هيكل إستمارة الإستبيان 68
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية 69
المطلب الأول: حدود الدراسة الزمانية والمكانية 69
المطلب الثاني: مصادر جمع المعلومات 69
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان 71
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات 76

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث 76
المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة 76
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونتائج الاستبيان 81
خلاصة الفصل..... 87
خاتمة..... 89
قائمة المصادر والمراجع 92
الملاحق..... 99
الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3–1	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	70
3–2	يوضح معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للاستبيان	71
3–3	جدول يوضح معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للاستبيان	72
3–4	معامل الثبات ألفا كرونباخ	73
3–5	معامل الثبات ألفا كرونباخ	73
3–6	معامل الثبات ألفا كرونباخ	74
3–7	اختبار كولموجروف سميرنوف	74
3–8	يمثل درجات مقياس ليكارت الخماسي	74
3–9	يبين طول فئات مقياس ليكارت الخماسي ومستواها	75
3–10	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	76
3–11	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	77
3–12	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	78
3–13	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	79
3–14	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	80
3–15	إتجاهات آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول	82
3–16	إتجاهات آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثاني	83
3–17	يوضح حساب الانحدار	84
3–18	يوضح تحليل التباين	84
3–19	يوضح إختبار الانحدار	85

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مخطط يوضح خطوات تطبيق التحول الرقمي	17
2-1	مخطط يوضح تقنيات التحول الرقمي	25
3-1	مخطط يوضح أسباب زيادة المخاطر الرقمية	30
1-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	77
2-3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	78
3-3	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	79
4-3	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	80
5-3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	81
6-3	التمثيل البياني للانحدار	85

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**أسماء الاساتذة المحكمين للإستبيان**	**99**
02	**إستمارة الاستبيان**	**100**
03	**مخرجات برنامج spss**	**103**

قائمة المختصرات

الرمز	مصطلحات باللغة الأجنبية	مصطلحات بالعربية
AAA	American Accounting Associationx	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
CD	Compact disc	قرص مضغوط
DAL	Local administration office	مكتبة مديرية الإدارة المحلية
DVD	Digital versatile disc	القرص الرقمي
F	Constant	ثابت
HTML	Hyper text markup language	لغة ترميز النصوص
IAS1	International accounting standards	معايير المحاسبة الدولية
$IFRS_S$	International financial reporting standards	معايير الإبلاغ المالي الدولي
PDF	Portable document format	نموذج المستندات المحمولة
SPSS	Statistical package for the social sciences	برنامج الحزم الإحصائية
XBRL	Extensible business reporting language	لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة
XML	The extensible markup language	لغة الترمزي الموسعة

مقدمة

يشهد المجتمع العالمي تطورا رقميا تكنولوجي مذهل في كافة مناحي الحياة وبداية مبكرة للثورة الصناعية الرابعة، وفي ظل توجه الحكومة الجزائرية نحو التحول الرقمي مما شكل ضغطا على الكثير من المنظمات بضرورة سرعة التحول في تطبيق معاملاتها وتقديم خدماتها، لأنها أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الحالي لتطور المنظمات خلال تطوير القوائم المالية التي تعد من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات لمستخدميها وحتى تكون هاته القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها لابد أن تعد وفق مبادئ وأسس متعارف عليها دوليا، وكذا يجب الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين والأطراف المعنية.

وكنتيجة حتمية للتطورات السريعة والمتلاحقة تزايد التحدي المعلوماتي الذي اقترن بعوامل الوقت والجهد والتكلفة لمعالجة البيانات، حيث أصبح النهج التقليدي لتحليل البيانات والاستفادة منها أمر غير مقبول في الآونة الأخيرة، حيث مارست التطورات التكنولوجيا دورا أساسيا في دفع الشركات نحو تغيير طريقة عملها وتبني ثقافات معلوماتية جديدة من شأنها تحسين جودة تقاريرها من المحاسبة التي تدعم رسم الخطط والسياسات وتعد أساس لتقييم الأداء وترشيد القرارات الإدارية، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة لمعالجة وتحليل وصياغة البيانات ومن أشهرها الإفصاح الإلكتروني وتحليل البيانات الضخمة التي تساهم وبشكل جوهري في تحسين جودة التقارير المحاسبية فضلا عن عظيم قدرة المحللين في تقييم الأداء الإستراتيجي للمنظمة.

1- الإشكالية:

وفي ضوء ما سبق يستهدف البحث تقييم أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المحاسبية وانعكاساتها على المؤسسات العمومية.

في خضم كل هذه التطورات، نجد أنفسنا، أمام إشكالية التحول الرقمي وأثره على التقارير المحاسبية، وفي ظل التطورات المتلاحقة والمتسارعة للتكنولوجيا الرقمية، ومن هنا يمكن أن تتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى استطاع التحول الرقمي أن يترك أثر على التقارير المحاسبية الحكومية؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإحاطة بجوانب الإشكالية، قررنا صياغة التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ما مفهوم التحول الرقمي؟ وكيف تواجه المؤسسات الحكومية مخاطر التحول الرقمي.
- ما مدى التوجه نحو تعزيز ممارسات التحول الرقمي ضمن التقارير المحاسبية في المؤسسات العمومية.
- ما مدى تطبيق المؤسسات للإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية؟
- ما مدى استخدام التحول الرقمي في القطاع الحكومي؟
- ما دور تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة خصائص القوائم المالية؟

3- فرضيات البحث:

معالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حدّدنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذه الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** هناك أثر للتحول الرقمي على التقارير المحاسبية الحكومية.
- **الفرضية الثانية:** هناك أهمية للإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة القوائم المالية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

تعود أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نتطرق إليها فيما يلي:

أ- الأسباب الذاتية: نجد فيها ما يلي:

- الميول الشخصي للتعلم أكثر في هذا المجال؛
- ارتباط الموضوع بتخصصنا "محاسبة وجباية معمقة"؛
- الموضوع محل الحث من اهتمامنا ولنا رغبة كبيرة في الاطلاع على ما وصلت إليه المؤسسات الجزائرية بعد تبنيها للتحول الرقمي.

ب- الأسباب الموضوعية: نجد فيها ما يلي:

- تسليط الضوء على التقارير المحاسبية.
- الوقوف على أهم إنجازات المؤسسات الحكومية؛

- معرفة وفهم خطوات ووسائل التحول الرقمي والأسس التي يقوم عليها، وكذا مختلف القواعد التي تحكمها.

5- أهداف البحث:

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن في:

- عرض الأساس النظرية للتحول الرقمي وخصائصه؛
- شرح وتوضيح أهم نماذج وأعمدة التحول الرقمي والمخاطر التي تترتب عليه؛
- التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي.
- بيان أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية.

6- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في موضوع أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية من خلال ما يلي:

- المساهمة في تنمية ونشر الوعي الثقافي بضرورة التحول التكنولوجي الراهن؛
- تحويل عمل المؤسسة من بداية التقليدي إلى إلكتروني متطور؛
- تطوير الممارسات المحاسبية التي تنعكس على قرارات المؤسسة.

7- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود البحث إلى:

- حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من موظفي المؤسسة الولائية لولاية تيارت.

- الحدود البشرية: اختار الباحثان عينة من مسيرين ماليين، ومحافظي الحسابات، محاسبين ومدققين المتواجدين بالمؤسسة الولائية لولاية تيارت، كونهم تتوفر لديهم الخبرة الكافية لإعداد التقارير المحاسبية.

- حدود زمنية: من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة، تم إجراء التربص بالمؤسسة الولائية لولاية تيارت ابتداء من تاريخ: 2021/10/24 إلى غاية نهاية شهر ماي من سنة 2022.

8- أدوات ومنهج الدراسة:

- أدوات الدراسة

اعتمدنا من خلال دراستنا لبحثنا على الوسائل من الكتب والمجلات، والمقالات، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية، حيث ساهم برنامج SPSS بشكل كبير في إدراج الجداول الإحصائية وتحليلها

- منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث، اقتضت طبيعة الدراسة استعمال عدة مناهج أهمها ما يأتي:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحثو النظرية والميدانية لبلورة أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم إعدادها للاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين، وذلك بهدف بجمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات الموضوعة.

9- متغيرات الدراسة:

تعتبر متغيرات الدراسة الميدانية ركن أساسي في البحث العلمي، وخاصة المتغير التابع والمستقل في كل مجالات الأبحاث العلمية، وأنواعها، فبالنسبة لدراستنا تمثلت في متغيرين هما:

- **المتغير المستقل**: هو العامل الذي يراقبه الباحث ويقيس تأثيره الموجب أو السالب، ويتمثل في دراستنا في التحول الرقمي.

- **المتغير التابع**: هو الذي يتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل عليه، وفي دراستنا يتمثل في التقارير المحاسبية.

10- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة "نجلاء يس" بعنوان "**متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية**"، سنة 2015.

تناولت هذه الدراسة متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية من خلال ثلاثة أقسام الأول يناقش طرق التحول الرقمي بشقيه والثاني عرض لعملية التعرف الضوئي على الحروف أما ثالثا وأخيرا فيناقش ترميز النصوص بغرض التعرف على ترميزها.

حيث ارتكزت هذه الدراسة على تحقيق هدف معين ألا وهو التعرف على التقنيات الراهنة المستخدمة في عملية التحول الرقمي، وتوصلت الدراسة إلى:

- يعد المسح الضوئي الطريقة الأساسية للتحول الرقمي؛

- ضبط الجودة والإجراءات والممارسات التي يتم وضعها لضمان الاتساق والسلامة والاعتمادية لعملية التحول الرقمي؛

- نظرا لحرص العديد من الدول في العالم على وضع استراتيجيات وتنفيذ مشاريع للمحتوى الرقمي الخاص بهدف الحضور الدائم على شبكة الانترنت التي أصبحت تمثل الخيار الأول في البحث عن المعلومة وطلب الخدمات والتعرف على الثقافات الأخرى كان لزاما على الدول العربية وضع خطط واستراتيجيات لإثراء المحتوى الرقمي العربي بهدف التغلب على الفجوة الرقمية الكبيرة و النقص الملحوظ فيه.

الدراسة الثانية: هي دراسة للطالب "بعلاش عصام" بعنوان "**مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة (دراسة ميدانية)**"سنة2018م/2019م.

تمحورت إشكالية الدراسة حول الهدف من وجود لجان تدقيق في الشركات وإشرافهم على عمليات التدقيق مع زيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة وتحسين جودة المعلومات التي تحتويها هاته التقارير.

حيث هدفت هاته الدراسة إلى ابراز الدور الذي يقوم به لجان التدقيق في مجال إعداد التقارير المالية وتعزيز جودتها كونها آلية من آليات حوكمة الشركات مع التطرق لمفهوم التقارير المالية وتطورها في ظل العولمة، حيث جاءت الدراسة الميدانية كإسقاط للدراسة النظرية من خلال دراسة مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية في شركات المساهمة في الجزائر.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى:

- تطور مفهوم التقارير المالية حيث أصبحت فعالياتها مرهونة ليس فقط بمحتواها إنما بطريقة استخدامها؛

– توفير الظروف اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية وعدم الاعتماد على دور لجان التدقيق فقط، حيث تساهم العديد من الأطراف في تحقيق جودة التقارير المالية؛

– يعد اكتشاف الغش والتحايل في التقارير المالية مسؤولية لجان التدقيق؛

– توفر أعضاء لجان التدقيق على الخصائص اللازمة للممارسة، والمساهمة في تفعيل دورها سواء في الاشراف على اعداد التقارير المالية أو في تحسين جودة التدقيق واكتشاف حالات الغش والتلاعب في التقارير المالية.

الدراسة الثالثة: هي دراسة للطالب "بوشالي عمار" بعنوان "**التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات ومعايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs(دراسة حالة)**"، سنة2020م/2021م.

تمثل الهدف الرئيسي في بيان أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة ومعايير الابلاغ المالي الدولية وقبل توضيح أثر هذا التحفظ على عدالة ومصداقية القوائم المالية قام الباحث باستخدام بعض النماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لإحدى شركات المساهمة مجمع صيدال الأمر الذي دفع بالباحث إلى التوسع في دراسته النظرية والميدانية بالاعتماد على أراء عينة الدراسة من أجل تحديد أثر مستوى التحفظ على جودة التقارير المالية في ظل باقي مبادئ الحوكمة من بينها الافصاح والشفافية، وتوصلت الدراسة إلى:

– أن مجمع صيدال لم يمارس التحفظ المحاسبي بشكل كبير خلال سنوات الدراسة وقد تبين أن استخدام هذا المفهوم لا يؤثر على جودة التقارير المالية في مجال تقييم الالتزامات فقط بينما يؤثر عليها في مجال تقييم الأصول كما أن تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي يعطي تقارير ذات جودة في ظل مبادئ الحوكمة باستثناء مبدأ الإفصاح و الشفافية كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر على جودة التقارير المالية عند تطبيقه في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي.

الدراسة الرابعة: دراسة "مبطوش العلجة" بعنوان "**دور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية**"، سنة 2021.

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على الثورة العلمية التكنولوجية التي جعلت من العلاقات الدولية أكثر اندماجا وتفاعلا حيث سهلت حركة رؤوس الأموال وقلصت المسافات وألغت الحدود الجغرافية بين

الدول ونددت بضرورة التوصل إلى فهم أعمق لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات بالإضافة إلى معرفة أثرها على التحول الرقمي وهذا ما دعا إلى التأكيد عليها للحصول على درجة أعلى للتطوير الإداري، وتوصلت الدراسة إلى:

– الاهتمام المتوسط عموماً بتطبيق تكنولوجيا المعلومات من خلال أبعادها التي تجدها بشكل متفاوت؛

– مستوى التحول الرقمي مرتفع خصوصا ما تعلق بتنمية الموارد البشرية وتبسيط إجراءات العمل، بينما إعادة الهندسة الإدارية وتطبيق الأنظمة والقوانين تحتاج إلى تحسين؛

– تطبيق تكنولوجيا المعلومات له أثر إيجابي في التحول الرقمي بالمؤسسة محل الإدارة؛

– تأثير المؤسسة في التحول الرقمي من خلال أبعاد تكنولوجيا المعلومات ،ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بالبنية التحتية والتجهيزات التقنية وكذا الخدمات الإدارية.

الدراسة الخامسة: دراسة **Mohamed A.K.Basuony،EhabK.A.Mohamed بعنوان:**

Determinants of Internet Financial Disclosure in GCC Countries 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة خصائص الإفصاح عن المعلومات المالية في الإنترنت من قبل الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

حيث استخدم الباحثان بيانات الأرشفة من الشركات المدرجة في سوق تداول للأوراق المالية وسوق مسقط للأوراق المالية، كما اعتمدا على تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لدراسة محددات التقارير المالية عبر الإنترنت.

وأخيرا توصلا الباحثان إلى أن حجم الشركة هو العامل المؤثر الرئيسي على التقارير المالية عبر الإنترنت وتكشف النتائج عن وجود عدد من خصائص الكشف التي تختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدين.

الدراسة السادسة: دراسة **Othman Hussein, Mohamad Fayis Saleem Aldweikat بعنوان**:

The Impact of Digital Transformation Risk Management on The Credibility of Accounting Information In Jordanian Commercial Banks, Issue 58, Vol 2 2021

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر التحول الرقمي على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية

وتم استخدام الاستبانة على عينة مكونة من 74 فردا يعملون في إدارة المخاطر بهذه البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير لإدارة مخاطر التحول الرقمي المجمعة على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

ولعل أهم ما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة كونها عالجت أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية ، كما تستمد هذه الدراسة خصوصيتها بتفردها لمعالجة الموضوع على مستوى المؤسسات الحكومية بشكل خاص.

11- صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا ما يلي:

- نقص المراجع من كتب ومذكرات في المكاتب العمومية والجامعية؛
- حداثة الموضوع مع نقص الدراسات العلمية في الجزائر؛
- صعوبة توزيع إستمارات الإستبيان على عينة الدراسة؛
- صعوبة استرجاع إستمارات الإستبيان.

12- هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا دراستنا إلى مقدمة وثلاث فصول:

- **الفصل الأول**: جاء تحت عنوان: "**الإطار النظري للتحول الرقمي**"، يتضمن في المبحث الأول ماهية التحول الرقمي وذلك من خلال تعريف التحول الرقمي وإبراز مقوماته وفوائده، إضافة إلى ذكر خطواته وأهدافه، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى دواعي التحول الرقمي ومتطلباته، حيث تم ذكر دوافعه وخصائصه، وأبعاده وإبراز التقنيات والعوائق التي تواجهه، ويليه المبحث الثالث خصصناه لنماذج وأعمدة التحول الرقمي، والمخاطر التي تترتب عليه.
- **الفصل الثاني**: جاء تحت عنوان: "**أثر الرقمنة على التقارير المحاسبية**"، يحتوي الفصل على ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات التقارير المحاسبية، وذلك من خلال ذكر مفهوم التقارير المحاسبية وإبراز أغراضها وأنواعها، وأهمية هذه التقارير المحاسبية، ومستخدميها، أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان القوائم المالية والأسس المبنية على إعدادها، فقد تفرع إلى ثلاث مطالب، أولها التعريف ثم

يليها الخصائص ومكونات القوائم المالية، أما ثانيها فقد تحدثنا عن مزايا وعيوب القوائم المالية وأسس إعدادها، وفي الأخير ذكرنا أهمية وأهداف القوائم المالية، وفي المبحث الثالث تناولنا أثر استخدام التقنيات الرقمية في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية لتحسين خصائص القوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى أثر الإفصاح الإلكتروني وتحليل البيانات الضخمة بتحسين جودة خصائص القوائم المالية.

- الفصل الثالث: الموسوم بـ: **"الدراسة الميدانية"** تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية وذلك من خلال إعداد وتوزيع إستمارات الإستبيان التي تحتوي على أسئلة فرعية واستفسارات حول التحول الرقمي والتقارير المحاسبية، إذ تم توزيعها إلى ثلاث مباحث، الأول يتحدث عن عملية عرض الإستبيان، والثاني تطرق إلى منهجية الدراسة الميدانية، وأخيرا تم التحدث عن كيفية التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج **SPSS** لاختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحول الرقمي

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي

المبحث الثاني: دواعي التحول الرقمي ومتطلباته

المبحث الثالث: نماذج وأعمدة التحول الرقمي والمخاطر التي تترتب عليه

تمهيد:

لاشك أن التطور المذهل في الأجهزة والآلات والأنظمة الذكية وظهور تقنيات التحول الرقمي، ساهم في اختصار الوقت وخفض التكاليف وتحقيق مرونة وكفاءة إنتاجية، حيث أن المجتمع الحالي يتميز بتعدد تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والتي اندمجت مع الكثير من مجالات الحياة ودخلت جل نشاطاتها، نظراً لما تقدمه من فوائد كتغير ثقافات الابتكار وكذا اتساع نطاق التطوير وحدوث تغيرات وتحولات غير مسبوقة في الاقتصاد وسوق العمل وحتى في القطاع الصناعي، لأن التحول الرقمي ليس مكينة العمليات التقليدية فقط وإنما هو تغير في نماذج الأعمال بفكر إبداعي وقدرات تقنية وهو يمثل واحداً من أهم دوافع ومحفزات النمو في كبرى الشركات، مما يفرض عليها تطوير حلول مبتكرة تتضمن استمراريتها في دائرة المنافسة، وبذلك فإنه من الضروري التطرق لمفهوم التحول الرقمي وتحديد المعنى الخاص لهذا المصطلح وكذا إبراز خصائصه وخطواته وحتى أهدافه بالإضافة إلى تناول أشكاله ومخاطره ودواعيه التي تشرح مجموعة من الدوافع والتقنيات لهاذا النشاط الجديد، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي

المبحث الثاني: دواعي التحول الرقمي ومتطلباته

المبحث الثالث: نماذج وأعمدة التحول الرقمي والمخاطر التي تترتب عليه

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي

لقد أصبح التقدم التكنولوجي المحرك الأساسي لبروز وتطوير الاقتصاد الرقمي، بحيث يتمثل جوهر خصائص هذا الاقتصاد في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في هذا الاقتصاد الجديد، كما تمارس تكنولوجيا المعلومات دورا بارزا في حياة المجتمعات حاليا سواء على مستوى الفرد والجماعات أو على مستوى المنظمات[1].

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي

يشهد العالم مؤخرا تطورا تكنولوجيا غير مسبوق في الأجهزة والتقنيات الحديثة، التي أدت إلى ضرورة بحث المنظمات عن طرق ملائمة للابتكار، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة من أجل إعداد الاستراتيجيات التي تتضمن تطبيقات التحول الرقمي وتحقيق أداء تشغيلي أفضل للمحافظة على مركزها التنافسي في العالم الرقمي[2].

في هذا الصدد سنشير إلى مختلف التعريفات التي ذكرت حول التحول الرقمي، حيث أنه جملة مركبة من كلمتين أولها التحول وثانيها الرقمي، فالتحول هو تنقل الشيء من موضع إلى موضع آخر، أو من حال إلى حال آخر، أما الرقمي فأصلها هو الرقم والرقم هو العلامة وبالتالي هو عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الرقمي.

حيث عرفت نجلاء أحمد يس التحول الرقمي بأنه: "عملية تحويل المواد المطبوعة إلى مواد ذات شكل رقمي وهو الشكل الذي يستطيع الحاسب التعامل معه وذلك بتنظيمها إلى وحدات مفصلة من البيانات يطلق عليها "bytes" وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة أو خارجية كالأقراص المليزرة وأقراص الفيديو الرقمية أو إتاحتها عبر شبكة الانترنت"[3].

---

[1] – مبطوش العلجية، **دور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية**، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2021، ص: 7.(بتصرف)

[2] – بهانة وداد حطبة، **أثر التحول الرقمي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص: 07. (بتصرف)

[3] – نجلاء يس، **متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية**، مجلة المكتبات والمعلومات، العدد 13، دار النخلة للنشر، طرابلس، ليبيا، يناير 2015، ص: 30.

بينما يشير عدنان مصطفى البار أن التحول الرقمي هو "عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها"[1].

بينما تعرفه إلهام يحياوي: بأنه " التحول في طريقة العمل بالمؤسسات، بحيث يقل العمل الرتيب ويزيد وقت التفكير بالتطوير وهو تسريع طريقة العمل اليومية بحيث يتم استغلال تطور التكنولوجيا الكبير الحاصل لخدمة الزبائن بشكل أسرع وأفضل كما أنه يمثل زيادة الكفاءة في خط سير العمل بحيث تقل الأخطاء وتزيد الإنتاجية إضافة إلى أنه زيادة عدد أعضاء الفريق من دون الحاجة إلى توظيف"[2].

وفي هذا الصدد تؤكد مهري سهيلة على أنه: "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور سواء كانت صور فوتوغرافية أو خرائط إلى إشارات ثنائية signals binary باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب"[3].

ويعرف أيضا زهير حافظي التحول الرقمي على أنه "شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني، حيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط إلكتروني وتتخذ شكلين صور ونص أين يمكن إدخال بعض التحويلات والتعديلات عليها وذلك بعد معالجة النص بمساعدة برنامج خاص للتعرف على الحروف"[4].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل، ويوفر التحول الرقمي إمكانيات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية

---

[1]- عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2019، ص: 03.

[2]- الهام يحياوي ، **التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص: 135.

[3]- مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص: 81.

[4]- زهير حافظي، **الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 23.

ومستدامة، عبر تحقيق تغير جذري في خدمة مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسقة والمترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ[1].

المطلب الثاني: مقومات وفوائد التحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي الاستراتيجيات الأولية التي تسعى إليها كافة المنظمات، نظرا لما تقدمه هذه التكنولوجيا الذكية من فوائد وذلك من خلال ارتكازها على عدة مقومات.

أولا: مقومات التحول الرقمي

يتم تطبيق التحول الرقمي حسب التقنيات والبيانات والموارد البشرية والعمليات، التي يتم حصرها فيما يلي[2]:

1- التقنيات: يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، والبيانات، والتخزين، والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة. كما يستلزم ضمان مستوى خدمة مناسب لأفراد المؤسسة وعملائها وموردیها عبر فرق مهنية مسؤولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة سواء أكانت هذه المنظومة محلية أو سحابية.

2- البيانات: يفترض أن تقوم المؤسسات بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير بيانات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها.

3- الموارد البشرية: تشكل الموارد البشرية جانبا حيويا يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونه إذ يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة، كما يتطلب تخطيط الرؤى وتنفيذها كفاءات بشرية وخبرات علمية وعملية مع الإيمان بالتغيير والتطوير.

---

[1] -https://webinar.attaa.sa/files/vebnars/244/fils/41coea9_1605107749.pdf 16/01/2022/14 :30

[2]- عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، **التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الإسراء، فلسطين، 2020، ص: 08.

4- العمليات: يجب على المؤسسات إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير الأداء على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي ويتضمن ذلك إنشاء بناء تقني يتضمن سياسات وإجراءات تغطي كافة نشاطات الشركة وعملياتها مترابطة مع التقنيات اللازمة والتطبيقات المطورة والبيانات المعالجة.

ثانيا: فوائد التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد متعدد ومختلفة تخدم المنظمة والتي تسعى من خلالها إلى فرض مكانتها نذكر منها[1]:

- استبدال العمليات الرقمية بالتقليدية؛
- زيادة وقت التفكير في التطوير؛
- تغيير نماذج العمل وتغيير العقليات؛
- زيادة كفاءة سير العمل وتقليل الأخطاء؛
- تسريع طريقة العمل اليومية؛
- تطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة؛
- تحسين الجودة وتطوير الأداء؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات؛
- زيادة رضا المستفيدين؛
- تحسين جدوى الاستثمار.

بينما ذكر عدنان مصطفى البار فوائد عديدة ومتنوعة للتحول الرقمي ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات والشركات أيضا[2]:

- يوفر التحول الرقمي التكلفة والجهد بشكل كبير؛
- يحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها؛

[1]- عزة احمد عبد المتعالي، **الآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في مصر في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص: 05.

[2]- عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي**، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.

وبالتالي يمكن من خلال ما قيل أو ما ذكر سابقا القول أن التحول الرقمي يرتكز على فائدتين ألا وهما:

- تحسين الكفاءة وتقليل الانفاق، وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة؛
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراك في العمل، والقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

ثالثا: أهمية التحول الرقمي في القطاع الحكومي

تكمن أهمية التحول الرقمي في المؤسسات وخاصة الحكومية في تحقيق العديد من الجوانب الايجابية المتعلقة بزيادة الأعمال والابتكار وتطوير الأداء من خلال:[1]

- تشجيع بناء الحكومة والبنوك والتجارة والإدارة الإلكترونية عن طريق زيادة عدد الحواسيب الإلكترونية وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات ؛
- تحسين تكنولوجيا الأعمال والعمليات التجارية والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، مما يعني زيادة المبيعات ويعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها؛
- التحول الرقمي يمنح الشركات القدرة على جمع البيانات من العملاء والمصادر في تنسيق مفيد وقابل للتنفيذ لتحسين تجارب العملاء ونفقاتهم؛
- يعتبر التحول الرقمي ضرورة أساسية لمواكبة التطور الإلكتروني والانتقال من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية ومكينة الخدمات الحكومية وتقليل أخطاء العامل البشري والفصل بين المواطن ومقدمي الخدمة للحد من الفساد وترشيد النفقات؛
- يساهم التحول الرقمي في خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع من العملاء؛

---

[1] علي حسن عسلية، **أثر التحول الرقمي في تطوير أداء الحكومة الفلسطينية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، 2021، ص: 07.

– تحسين اتخاذ القرارات تستفيد المؤسسات من تحليلات البيانات الضخمة في مجالات مختلفة كالدفاع والسلامة العامة والرعاية الصحية كما تستطيع الحكومات توظيف خوارزميات وانظمة معقدة للتحليلات تستقي البيانات من مصادر متعددة وتستجيب للتغيرات في الوقت الحقيقي؛

– تسهيل تبادل البيانات يسهم في تعزيز الشفافية وثقة المواطنين في مؤسساتهم الحكومية في ظل إتاحة فرص متساوية للمواطنين للحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال والفرص الاستثمارية المتاحة.

المطلب الثالث: خطوات وأهداف التحول الرقمي

تتضمن عملية التحول الرقمي العديد من الخطوات والأهداف التي تتمحور بشكل أساسي في قيام المؤسسات والشركات بتوليد القيمة عن طريق الفكر الرقمي والابتكارات وكيفية عرض المنتج والخدمات وإظهار نماذج العمل بنمط جديد عن طريق أسرع وأحدث التقنيات المبتكرة مع متطلبات وسلوكيات المجتمع الجديدة ويتم هذا بالمرور بعدة خطوات من أجل الوصول إلى أهدافها[1].

أولا: خطوات التحول الرقمي

للتحول الرقمي عدة خطوات سنتطرق إليها في شكل التالي:

الشكل رقم (1–1): مخطط يوضح خطوات تطبيق التحول الرقمي

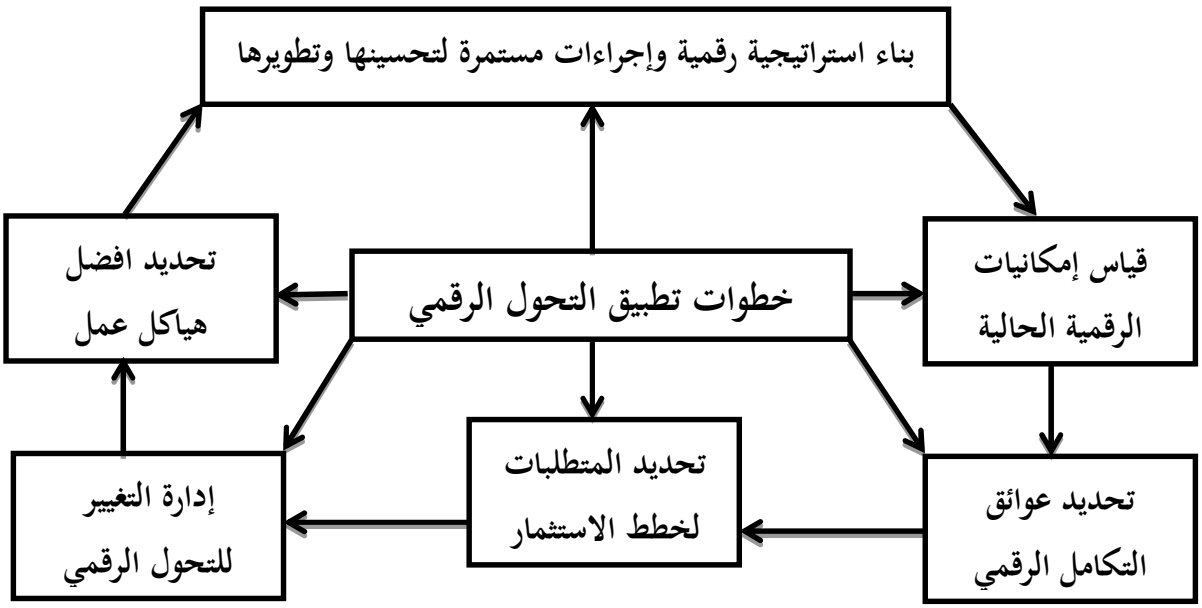

المصدر: بهانة وداد حطبة، **أثر التحول الرقمي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص: 08.

[1]– أحمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 65، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص: 213.(بتصرف)

حيث نلاحظ من الشكل السابق أن التحول الرقمي يرتكز على الخطوات الاساسية و المتمثلة فيمايلي[1]:

- بناء استراتيجيات رقمية وإجراءات للتحسين؛
- قياس الإمكانيات الرقمية الحالية؛
- تحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي؛
- تحديد متطلبات خطط الاستثمار؛
- تحديد عوائق التكامل الرقمي؛
- إدارة التغير للتحول الرقمي.

ثانيا: أهداف التحول الرقمي:

ذكرت مهري سهيلة في دراسة معنونة بالمكتبة الرقمية في الجزائر مجموعة من الأهداف وعلى عدة مستويات نذكر منها[2]:

- توفير كم هائل من المعلومات على وسائط رقمية؛
- حفظ مصدر المعلومات الأصلي من التلف؛
- تسهيل عملية البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق مختلفة؛
- تخفيض التكلفة التي تعتمد على الوسائل التقليدية؛
- توفير الخدمات المعلوماتية بتقنيات جديدة، كالخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية؛
- إتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين والمتعاملين من خلال المنصات الرقمية وأرشفتها كموارد رقمية يمكن الوصول إليها عن بعد؛
- تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأساسي إلى المتلقين والمستخدمين؛
- التحديث المستمر للمعلومات الرقمية وإتاحة معلومات أصلية مرقمنة؛
- الارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمة المعلومات المقدمة.

---

[1] – عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي**، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

[2] – مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

ثالثا: مستويات التحول الرقمي

غالبا ما تفترض الشركات أنها إذا تبنت التكنولوجيا الرقمية، فإنها ستصبح بذلك شركات رقمية، فتجري تغييرات ظرفية وتستثمر في العالم الرقمي دون أن تحقق نتائج فاعلة، وتنسى أن التحول الرقمي يرتكز على أربعة مستويات يتم حصرها فيما يلي[1]:

– **على مستوى الحفظ**: يعد حفظ المعلومات في الصياغة الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر في الوسائط الرقمية مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

– **على مستوى التخزين**: أما بخصوص التخزين فالرقمنة توفر علينا كثير من المساحات كالقرص المضغوط **CD** يمكنه تخزين آلاف الصفحات فما بالك بالقرص الرقمي **DVD**.

– **على مستوى الأقسام**: من خلال مختلف شبكة المعلومات وخصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالاطلاع على نفس الوثيقة وفي نفس الوقت من قبل مئات الأشخاص.

– **على مستوى سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام**: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع حيث يمكن استرجاع المواد المكتبية والوثائق إلى الشكل الرقمي في ثواني بدل عدة دقائق.

[1] – مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

المبحث الثاني: دواعي التحول الرقمي ومتطلباته

يوفر التحول الرقمي الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين، بشكل أسرع وأفضل مع إمكانية بناء مجتمعات فعالة وضخمة[1].

المطلب الأول: دوافع التحول الرقمي

في هذا الصدد قامت شركة ديلويت* بتحقيق تمثل في إجراء مقابلات مع أكثر من 1.200 هيئة حكومية مختلفة من العالم ونجحت في تحديد أهم 04 دوافع لعملية التحول الرقمي في القطاع العام تتمثل هذه الدوافع في ثلاثة[2]:

- التكاليف والضغوطات المفروضة على الميزانية؛
- متطلبات العملاء والمواطنين؛
- توجيهات الحكومة.

أولا: تكاليف وضغوط الميزانية:

منذ أواخر عام 2014 تدهورت أسعار البترول ولذا تعتبر التدابير المتخذة لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية الفعالة من أهم دوافع التحول الرقمي بسبب أن غالبية الدول الغنية بالبترول تلجأ إلى مواجهة التراجع الكبير في حجم إيراداتها من خلال تخفيض حجم إنفاقها.

ثانيا: متطلبات العملاء والمواطنين:

حققت وسائل التواصل الاجتماعي شعبية كبيرة بين الشعوب، ووفرت لهم قناة جديدة للتواصل وأتاحت بذلك الفرصة أمام الحكومات والمواطنين للتعاون معا، وسرعان ما لجأت الحكومات إلى الاستفادة

---

[1]- عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص: 41 (بتصرف).

*- **ديلويت**: تعتبر شركة ديلويت واحدة من منظمات المحاسبة الأربعة الكبار عالميا، يقع مقرها الرئيسي في لندن، بريطانيا، وتعمل بشكل أساسي على تقديم الخدمات المهنية المالية، تأسست عام 1845 على يد ويليام ويلش ديلويت في لندن، وامتدت أعمالها لتطال الولايات المتحدة عام 1890، من خلال مكتب فرعي في وول ستريت.

[2]- جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد02، جامعة تيارت، الجزائر، سبتمبر 2019، ص ص: 954-955.

منها لمعرفة أراء المواطنين الذين اعتمدوا بدورهم على هذه القناة للمطالبة بتوفير مستوى أرقى من الخدمات الحكومية.

ثالثا: توجيهات الحكومة:

تعتمد الحكومات على منهج التخطيط من القمة إلى القاعدة لاتخاذ قراراتها، وهذا ما يساعدها على تسريع وتيرتها وتوفير الميزانية المطلوبة لتنفيذ برامج التحول الرقمي عن طريق شرطين اثنين ألا وهما [1]:

1- إدراج التحول الرقمي في الخطط:

يقصد إدراج برامج التحول الرقمي ضمن قائمة أولويات الرؤى والخطط الوطنية.

2- اتخاذ القرارات السريعة:

من خلال تفعيل خطط التحول الوطني بسرعة وفاعلية من طرف الهيئات الحكومية.

وعليه التحول الرقمي أصبح استراتيجية لقيادة الشركات بعد أن كان مرادفا لتقنية المعلومات، وهذا نظرا لما يحققه من فوائد، بهذا أصبح الانتقال الرقمي للشركات والمؤسسات في قائمة أولوياتهم، وضرورة ملحة، فالتحول الرقمي يساعد الشركات والمؤسسات والأفراد على:

- تقليل وتوفير الجهد والطاقة؛
- تخفيض التكلفة؛
- فتح مجال الإبداع من خلال طرق وكيفيات تقديم الخدمات التي يتم تقديمها للعملاء، مقارنة مع الطرق التقليدية في تقديم الخدمة؛
- يسهل عملية إشراف مراقبة المسؤولين لسير العمل؛
- يساعد الشركات التجارية في التوسع وكسب شريحة أكبر من العملاء والجمهور؛
- يحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها.

من خلال هذا نستنتج أن الشركات الرقمية أصبحت تهدد مستقبل الشركات التقليدية مما فرض عليها تبني الأعمال الإلكترونية والتحول الرقمي الحاصل مؤخراً.

[1] - جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 954-955.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد التحول الرقمي

لا شك أن للمنظمة أبعاد كثيرة حول التحول الرقمي المناط بها التوسع وكذا المنافسة وذلك ارتكازا على الخصائص التي تعتبر كالأرضية الأولى لبداية مسار التوسع.

أولا: خصائص التحول الرقمي

التحولات الرقمية الجديدة تعد من أبرز وسائل التغلب على الانقسامات الانمائية بين مختلف دول العالم، كما تساهم في تحقيق رفاهية المجتمعات والأفراد من خلال ما توفر من خدمات متنوعة، وهو ما يوضح أهمية التحول الرقمي ودوره في تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات دون التعرض لحواجز مكانية أو زمانية ويعود هذا للخصائص التي يتميز بها التحول الرقمي ومن أهمها[1]:

1- التفاعلية: وهي عبارة عن حوار بين طرفين حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار وتكون ممارسة الاتصال ثنائية تبادلية مختلفة الاتجاهات.

2- اللاتزامنية: وهو ذلك التفاعل في الوقت المناسب لعملية الاتصال بين المرسل والمستقبلين.

3- المشاركة والانتشار: يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشر لرسالته ويشاركها مع الأخرين .

4- الحركة والمرونة: وذلك من خلال سهولة تنقل المعلومات بين المتلقي والمرسل عبر الشبكات اللاسلكية مثل الأنترنت أو الهاتف الجوال.

5- الكونية: حيث أصبح العالم قرية صغيرة وبالتالي تخطت بيئة الاتصال حواجز المكان والزمان.

6- اندماج الوسائط: إمكانية استخدام كل وسائل الاتصال مع بعضها مثل النصوص، الصورة الثابتة في الإعلام الجديد.

7- الانتباه والتركيز: بما أن المتلقي يلعب دور كبير في اختيار المحتوى والتفاعل معه فهو بالتالي يتميز بدرجة عالية من الانتباه والتركيز.

8- التخزين والحفظ: سهولة تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها لدى المتلقي من خصائص وسيلة الاتصال بحد ذاتها.

---

[1] - بشرى حسين الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص: 138.

ومن هنا يتضح أن التحول الرقمي له دورا هام في تعزيز الثقافة والعلاقات الاقتصادية وحتى الاجتماعية وذلك لما يحتويه من خصائص متميزة وما يوفره من سهولة ومرونة في التواصل وحتى في تنمية العنصر البشري على غير الوسائل التقليدية حيث كسر الحواجز الجغرافية والسياسة وأتاح للعالم سهولة التواصل والاتصال.

ثانيا: أبعاد التحول الرقمي

للقيادة الاستراتيجية دور كبير في تحقيق التحول الرقمي بأبعادها الأربعة الأكثر تأثيرا في عملية التحول والتي تتضمن[1]:

1- إستراتيجية المنظمة: يقع على عاتق الإدارة عبئ تحقيق تكييف المنظمة مع التغيرات البيئية لأن الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات تتسم بجزء من عدم التأكد وبالتالي تعني الاستراتيجية "القرارات التي تهتم بعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية".

2- الثقافة التنظيمية: وهي السلوك الذي يمارسه الأفراد داخل المجتمعات وكذا الثقافات التي ترسخت لديه خلال فترات زمنية متتالية، وتعتبر الثقافة التنظيمية على أنها مجموعة الأسس والقيم والمفاهيم المشتركة السائدة والمسيطرة، التي تساعد في خلق التكامل بين أجزاء المنظمة.

3- القيادة التحويلية: هي نمط من أنماط القيادة يسعى من خلالها القائد الوصول إلى الدوافع الظاهرة والكامنة لدى العاملين داخل المنظمة مع إشباع حاجاتهم واستثمار أقصى طاقاتهم لتحقيق الأهداف، وبالتالي فهي تكمن في قدرة القائد على إيصال رسالة المنظمة ورؤيتها المستقبلية بوضوح من خلال تشجيع العاملين إداريا وفكريا وإبداعيا وتحوي اهتماماتهم الشخصية لتكون جزءا أساسيا من الاستراتيجية الرئيسية للمنظمة وتدعو لتنمية قدرات العاملين لمواكبة التطورات.

4- الموارد البشرية: هي مجموعة من الخطط والأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضم أداء العاملين لمهامهم وكيفية تنفيذ وظائفهم في سبيل تحقيق أهداف المنظمة.

[1] - سنية محمد أحمد سليمان سبع، **تأثير التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 4، جامعة قناة السويس، القاهرة، 2021، ص: 28.

المطلب الثالث: تقنيات التحول الرقمي والعوائق التي تواجهها

يعتبر التحول الرقمي من الكلمات الجديدة التي ظهرت مؤخرا وحققت أكبر استفادة لكثير من الشركات، نظرا لما تعطيه هذه الثورة التكنولوجية من مزايا وتسهيلات، وعلى الرغم من ذلك تواجه الكثير من الشركات صعوبات بالغة في استيعاب هذا التطور التكنولوجي، فما هو الحل الأنسب للتغلب على هذه الصعوبات؟ وما هي أفضل التقنيات لتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي؟ فمن خلال هذه السطور سنجيب بالتفصيل على أهم النقاط حول هذه التساؤلات.

أولا: تقنيات التحول الرقمي

تنحصر تقنيات التحول الرقمي في العناصر التالية[1]:

- البيانات الضخمة وأدوات التحليل الخاصة بها والتي تساعد على اتخاذ القرارات والتنبؤات بالأعمال؛
- أجهزة الهواتف النقالة التي يستطيع العميل من خلالها متابعة كل ما يهمه من خدمات، بالإضافة إلى إتمام الكثير من الأعمال التي تحتاج إلى الوقت والجهد كشراء وحجز تذاكر طيران؛
- شبكات التواصل الاجتماعي والتي عززت الأعمال التجارية خاصة التسويقية منها، حيث أشارت الدراسات بأن أكثر من 81% من العملاء يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي لاتخاذ قرارات الشراء على مدى السنوات الخمس الماضية؛
- الحوسبة السحابية والتي تساهم كثيرا في إحداث عملية التحول الرقمي، حيث تتجه لها أكثر من 62% من الشركات الأجنبية على مدى 5 سنوات الماضية، مما يتيح لها ميزات تنافسية عديدة؛
- أنترنت الأشياء يعتبر من العوامل المساعدة في تحول أي شركة رقمية مثل إدخال روبوتات في مجال الأعمال أو ابتكار أحد الأدوات التي تعتمد على التكنولوجيا بهدف التسويق وجمع المعلومات، بالإضافة إلى إدخال هاته التكنولوجيا لتكون جزء من المنتج الحالي؛
- تقنية كشف المواقع، والتوثيق وكشف عمليات الاحتيال؛
- التفاعل المتقدم بين الإنسان والآلة؛

---

[1]- سمية مجدي سلامة مصطفى وآخرون، **دور التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات السياحة المصرية**، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد 05، العدد 1/2، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، مصر، ديسمبر 2021، ص: 77.

- الواقع المعزز؛
- أجهزة الطباعة ثلاثية الأبعاد وأجهزة الاستشعار الذكية؛
- تحليل البيانات الكبيرة.

والشكل التالي يوضح لنا تقنيات التحول الرقمي ويضم العناصر المذكورة سابقا

الشكل رقم (1-2): مخطط يوضح تقنيات التحول الرقمي

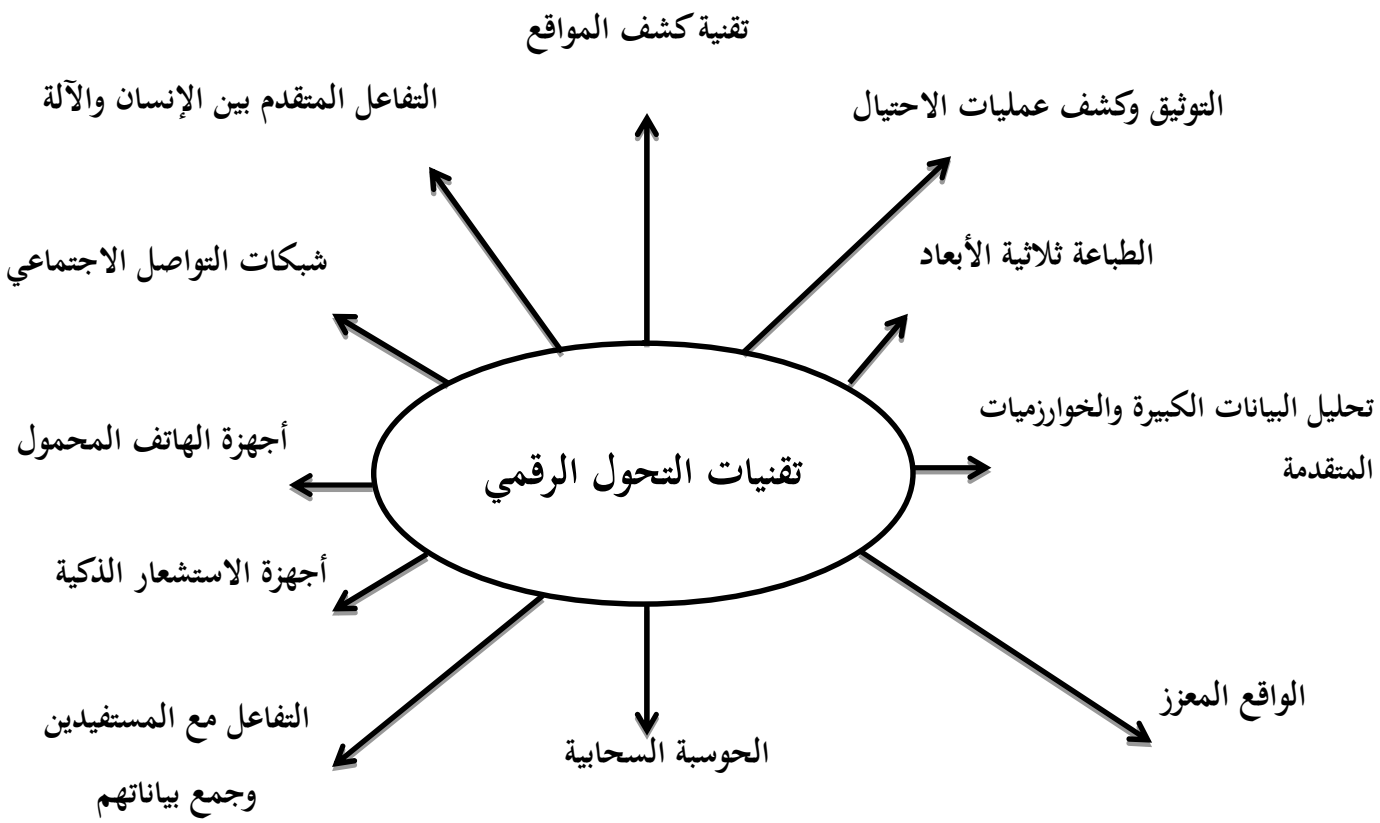

المصدر: بهانة وداد حطبة، **أثر التحول الرقمي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص: 09 .

ثانيا: العوائق التي تواجه تطبيق التحول الرقمي

يوجد العديد من العوامل التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات منها نقص الكفاءة والقدرات المتمكنة وكذا التخوف من مخاطر أمن المعلومات نتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية يعتبر

أحد أكبر العوائق خصوصا إذا كانت الأصول ذات قيمة عالية، ويمكن تلخيص العوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي من خلال النقاط الآتية[1]:

- نقص الكفاءة داخل المؤسسة والقادرة على قيادة برامج التحول الرقمي؛
- نقص الميزانية المخصصة لبرامج التحول الرقمي؛
- استخدام الوسائل التكنولوجية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه نجاح تنفيذ التحول الرقمي؛
- ضمن التحديات البيروقراطية المفرطة أو الأنظمة الداخلة المتشددة؛
- المؤسسة لا تملك نظام خبراتي وإنتاجي كافي لتشييد قواعد رقمية معلوماتية، وذلك يعود إلى عوامل الفقر الاقتصادي وسوء التعليم وانعدام الاستقرار العام؛
- الافتقار إلى بنية تحتية قادرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموظفي التكنولوجيا ذوي المهارات الكافية والاتصال الثابت بالأنترنت في العديد من المناطق الريفية؛

[1] - يونس أبو سمرة مرعى، **أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي**، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون: "**إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030**"، جامعة عين شمس 2019، ص ص: 13-14.

المبحث الثالث: نماذج وأعمدة التحول الرقمي والمخاطر التي تترتب عليه

تقنيات التحول الرقمي تتطلب رؤية واضحة لنقطة الانطلاق نحو التحول، إذ يتعلق الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه من خلال النماذج الجديدة المتبعة في عملية التحول وكذا تخطي المخاطر والصعوبات التي تواجه هذا التحول من خلال الارتكاز على الأعمدة الخمس الأساسية لقيام التحول الرقمي الجديد.

المطلب الأول: نماذج التحول الرقمي

تشير أدبيات الإدارة إلى تعدد نماذج التحول من المنظمة التقليدية إلى المنظمة الرقمية، وفيما يلي توضيح لأهم النماذج المطبقة للتحويل الرقمي للمنظمات[1]:

1- النموذج الفني: يتم من خلاله تحويل المنظمة التقليدية إلى المنظمة الرقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة.

2- النموذج السلوكي: يركز على المتغيرات السلوكية (الفردية، الجماعية، التنظيمية، البيئية) بدرجة أكبر من المتغيرات الفنية وخاصة في تطوير البرمجيات.

3- النموذج الفني الاجتماعي: يهتم بالتفاعل بين المتغيرات الفنية (الحاسبات والبرامج) والمتغيرات السلوكية والتنظيمية عند تنفيذ عمليات التحويل.

4- نموذج الشراكة في المعلومات: يعتمد في التحول الرقمي على الاشتراك في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية لفترة لحين إتمام التحول، أو الاعتماد على أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالشراكة .

5- نموذج تحليل القوى التنافسية: يعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وبناء نظم معلومات متكاملة .

---

[1]- عبد الرحمان محمد سليمان رشوان وزينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا غزة، فلسطين، 2020، ص: 09.

6- نموذج إدارة الأصول الرقمية: يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

7- نموذج التحول التدريجي: يعتمد على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، على مراحل في ضوء المركز المالي.

8- نموذج التحول الاستراتيجي: يفترض هذا النموذج أن المعلومات والاتصالات عبارة عن أصول رأسمالية للمنظمة، والتي تعتبر أحد ركائز المركز التنافسي لها.

بينما هنالك نماذج أخرى تفسر التحول الرقمي وأهميته في منظمات الأعمال التي يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

يتمثل النموذج الأول في التحول المتوازي، فقد تلجأ منظمات الأعمال التي تسعى إلى تجنب جزء كبير من المخاطرة باختيار هذا النموذج، حيث يتم العمل بكلا النظامين التقليدي والحديث معاً لفترة معينة، وذلك لمتابعة النظام الحديث من خلال استقراء النتائج الناتجة من التشغيل واكتشاف أي خطأ ينتج عن استخدام الأنظمة الحديثة، وتتحدد فترة تشغيل كلا النظامين على أساس مدى اختلاف النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في تصحيح الاختلافات الناتجة عن التشغيل، تتمثل الإيجابيات الناتجة عن استخدام تلك الطريقة، في التأكد من عدم حدوث أخطاء محتملة في تشغيل النظام الحديث أولاً بأول والعمل على تصحيح ما ينتج عنه من إخفاق، بينما تتمثل سلبياته في ارتفاع التكملة المتولدة من تشغيل نظامين في آن واحد.

أما النموذج الثاني التي تلجأ إليه منظمات الأعمال يتمثل في التحول المباشر وينتج عن اختيار هذا النموذج التخلي الكامل عن الأنظمة التقليدية المستخدمة في منظمات الأعمال واستبدالها بالأنظمة الحديثة والمتمثلة في تقنية الحوسبة، وتلجأ إليه منظمات الأعمال التي تتمتع بقدر من المخاطرة وذلك للاستفادة من اقتصادية هذه الطريقة من خلال خفض التكلفة وذلك عكس الطريقة السابقة، كما أن إتباع تلك الطريقة

[1] – بسمه عبد الرحمن حسن البسيوني، **دراسة أثر الحوسبة السحابية كأحد تقنيات التحول الرقمي على هيكل التكاليف**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، أبريل 2021، ص: 656 (بتصرف).

يصلح عندما يكون النظام التقليدي مختلف تماماً عن الأنظمة الحديثة مما يصعب على المنظمة تشغيل كلا النظامين معاً لفترة معينة.

وأخيراً يتمثل النموذج الثالث في التحول على مراحل، وعادةً ما تلجأ إليه منظمات الأعمال ذات الفروع، حيث أنها تعمل على تجزئة عمليات معالجة البيانات إلى عدد من الأجزاء يتم تشغيل كل جزئية منها بصورة مستقلة وعلى مراحل متتالية، حيث يتم تطبيق النظام الحديث في فرع من الفروع وعند ثبوت نجاحه يتم تعميمه على جميع الفروع، وتتمثل الإيجابيات الناتجة عن اتباع تلك الطريقة في متابعة الأخطاء واكتشافها أولاً بأول والعمل على تصحيحها بشكل سريع بينما تتمثل سلبيات هذا النموذج في طول الفترة الزمنية المستغرقة للتحول إلى الأنظمة الحديثة والتخلي الكامل عن الأنظمة التقليدية.

وبالتالي نستنتج أن اختيار النموذج يكون حسب طبيعة منظمة الأعمال في اتخاذ قراراتها، وكذا حسب درجة تعاملها مع المخاطرة وتحمل الأعباء الإضافية لأن هدف المنظمة هو خفض التكاليف وتعظيم الأرباح.

المطلب الثاني: مخاطر التحول الرقمي

تعترف المؤسسات والشركات وفي مختلف القطاعات بمخاطر التحول الرقمي التي تواجهها في الوقت الحاضر، إذ على الرغم من المزايا العديدة التي توفرها التكنولوجيا الرقمية للشركات والمؤسسات المالية وعملائها، إلا أنها تعرضها لمخاطر متعددة، ما يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية في المنافسة بين الشركات.

لا تعني الإشارة إلى مخاطر التحول الرقمي الدعوة إلى الكف عنه، فإن كانت الرقمنة خطيرة فإن عدم التحول إليها أخطر، فهذا التحول ليس خيارا، وإنما هو عملية يجب على جميع الشركات أن تمر بها، ولكن من خلال الاستفادة من تقنيات، مثل أنترنت الأشياء والخدمات السحابية فهنالك مخاطر أمنية في التحول الرقمي يجب مراعاتها. وبالتالي يتطلب الأمر أن نكون واعين ويمكن توضيح هاته المخاطر بالشكل الآتي[1]:

[1] – أحمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف**، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

الشكل رقم (1–3): أسباب زيادة المخاطر الرقمية

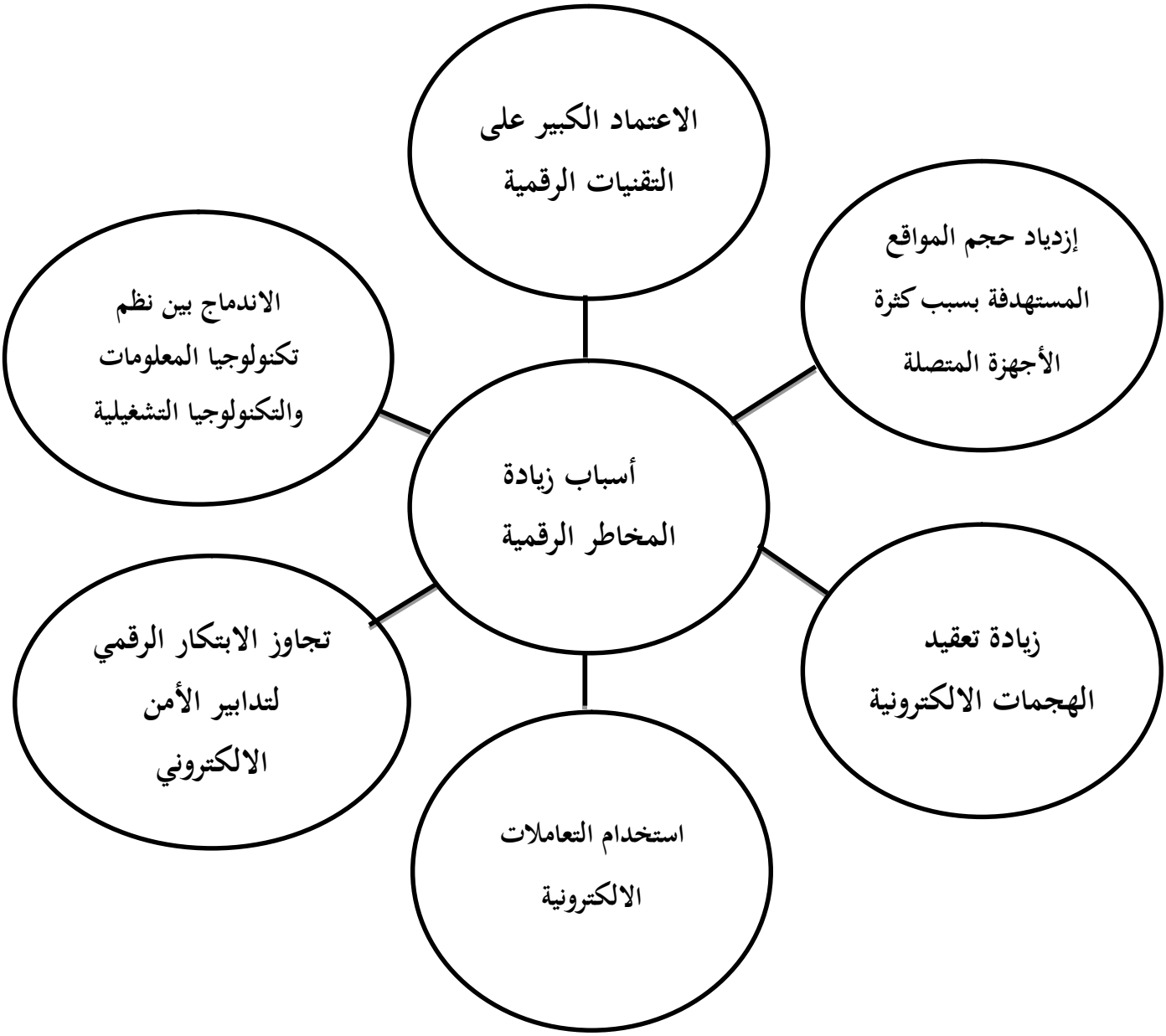

المصدر : أحمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 65، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص: 212.

تنحصر أسباب زيادة المخاطر الرقمية فيما يلي:

1– الإعتماد على التقنيات الرقمية بشكل كبير يزيد من خطورة وقوع الشركة في المحظور لذا يجب عليها عدم التخلي عن التقنيات القديمة(غير الرقمية) بل عليها التعامل بهما في نفس الوقت لكي لا تكون الخسائر وإن وجدت وخيمة؛

2– إدماج تكنولوجيا المعلومات مع التكنولوجيا التشغيلية للحد من البطالة؛

3– تجاوز الإبتكار الرقمي للتدابير الأمنية الإلكترونية للحد من قرصنة الشركات إلكترونيا؛

4– الإرتكاز على التعاملات الإلكترونية في العلاقة بين الشركات يحد من المنافسة، و يزيد حجم الثغرات بين الشركات؛

5– زيادة تعقيدات الهجومات الإلكترونية على الشركات؛

6– ازدياد حجم المواقع المستهدفة بسبب كثرة الأجهزة الرقمية.

نظرا للمخاطر التي تنجم عن التحول الرقمي فلابد على الدول أن تعيد النظر في تدابير الأمن الالكتروني خاصة أن الابتكار الرقمي تجاوز هذه التدابير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون المنظومة التشريعية متطابقة مع هذه التحولات للحد من مختلف الجرائم والهجمات الإلكترونية لأن التفكير في الدخول إلى عالم الاقتصاد الرقمي يجب أن يقابله بيئة تشريعية مناسبة لاحتواء هذا التحول[1].

المطلب الثالث: أعمدة التحول الرقمي

يرتكز التحول الرقمي في تأسيسه على خمسة أعمدة أساسية بحيث استطاعت المؤسسات التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد الذي مازال في تطور مستمر والعناصر التالية تبين لنا ما يلي[2]:

العمود الأول: الحكومة الرقمية

يتعين على الحكومة الرقمية أن تكون قادرة على إدارة وقيادة ما يلي:

- تحسين الكفاءة الانتاجية في عملياتها؛
- تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين؛
- الإسراع في إنجاز مشروعات القطاعات الاجتماعية في الصحة والتعليم...الخ؛
- تحقيق وفرة في التكاليف من خلال دمج عمليات البنية التحتية عن طريق العمليات الرقمية؛
- تشجيع الشفافية وتخفيض الفساد؛
- تحسين سهولة إقامة مشروعات أعمال جديدة.

---

[1]- جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص: 964(بتصرف).

[2]– عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **دور التحول الرقمي في رفع أداء البنوك وجلب الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

العمود الثاني: الأعمدة الرقمية

يرتكز على تنمية وتقوية سوق رقمي متميز بزيادة جودة الشمول المالي، والمنافسة العادلة، وتحتية جيدة من المعلومات، وتقديم حماية قوية للمستهلكين. وباختصار يمكن القول بأن هذا العمود يركز بصفة أساسية على ثلاث مجالات[1]:

- التجارة الرقمية؛
- الخدمات المالية الرقمية؛
- قناعة رقمية لما يدور في السوق.

العمود الثالث: البنية التحتية

من المعروف أن البنية التحتية ذات الأهمية الدائمة للبلدان التي تحقق نجاحا كبيرا في معدلات نموها الاقتصادي، ولكن النمو السريع في اقتصاديات الأمم يحتاج تكنولوجيا الاتصالات ويتطلب تأسيس بنية تحتية فكرية تشمل ما يلي[2]:

1- ثقافة اجتماعية: تشجع على استخدام الأصول الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات.

2- الرشد السياسي: من جانب الحكومة لدعم البنية التحتية الرقمية لتسهيل التجارة، والخدمات الرقمية المتاحة للمواطنين.

3- الرشد الاقتصادي: بمعنى أن يحقق الإنفاق على هذه البنية زيادة في القوة الاقتصادية للبلد، ومركزها النسبي في الأسواق العالمية.

العمود الرابع: الابتكار يقود المخاطرة الإنشائية

يمكن بيان خصائص الابتكار الذي يقود إلى المخاطرة الانشائية فيما يلي[3]:

- استخدام قطاع الأعمال للعديد من التكنولوجيا الرقمية وبصفة خاصة الهاتف المحمول وكذا التجارة الإلكترونية، الذكاء الصناعي...الخ؛
- استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين عمليات الأنشطة الإقتصادية؛

---

[1]- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، زينت عبد الحفيظ أحمد قاسم، **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

[2]- نفس المرجع، ص: 8.

[3]- نفس المرجع، ص: 8.

- اختراع نماذج أعمال رقمية، وتحديث الذكاء الاقتصادي والتجاري؛
- الدخول في أعمال جديدة تربط العملاء من أصحاب المصالح في قنوات رقمية جديدة.

العمود الخامس: نشر المهارات والقيم الرقمية

تتبلور المهارات و القيم الرقمية فيما يلي[1]:

1- المهارات الرقمية: هي مجموعة من القدرات الرقمية التي تساعد على استخدام الأجهزة الرقمية وتطبيقات الإتصال، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات وإدارتها بشكل مثالي ومفيد، حيث أنها تمكن الأشخاص من إنشاء محتوى رقمي ومشاركته بشكل فعال.

2- القيم الرقمية: وهي تلك القواعد والمبادئ الرقمية التي بواسطتها يمكن التعامل مع العالم الرقمي.

[1]- حسام، **ماهي المهارات الرقمية و افضل المهارات الرقمية مستقبلا**، (/mhtwyat.comما-هي-المهارات-الرقمية، 2022/04/2، 21:13)

خلاصة الفصل:

في السنوات الأخيرة حدث تطور جوهري في مجال تكنولوجيا المعلومات، فظهر التحول الرقمي الذي أصبح من بين أهم الاستراتيجيات والأهداف التي يسعى إليها أو إلى تحقيقها القطاع الحكومي والخاص، وذلك لما له من أهمية كبيرة في خلق القيمة وتغير أسلوب ونموذج العمل، فهو يعمل على مزج التقنيات الرقمية مع العمليات التي تقوم بها المؤسسة والرقمنة تحدث تحول جذري داخل المنظمة، وبالتالي فإن عملية التحول الرقمي أصبحت ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات لتحسين كفاءة المنظمة ولا شك أن للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتعددة إلا أنه لا يخلو من المخاطر، لذا يجب مواجهته بتطوير المنظومة وجعلها مواكبة للتطور التكنولوجي.

الفصل الثاني

أثر الرقمنة على التقارير المحاسبية

المبحث الأول: عموميات حول التقارير المحاسبية

المبحث الثاني: القوائم المالية والأسس المبنية على إعدادها

المبحث الثالث: أثر استخدام التقنيات الرقمية في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية لتحسين خصائص القوائم المالية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن عملية إتخاذ القرار لا يمكنها أن تتم بمعزل عن بيئة المعلومات التي تحيط بها، لأن المحاسبة تعد لغة الأعمال العالمية، لاهتمامها بتوصيل المعلومات المالية المرقمنة للأطراف المهمة سواء أكانت داخلية أو خارجية، وذلك من خلال إعداد التقارير لأنها المخرج النهائي للعمل المحاسبي الذي تعرض به الشركة معلوماتها للمستخدمين وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين، وبالتالي فهي تعد المصدر الأول والأساسي لاتخاذ القرار بغض النظر عن نمط وأبعاد ذلك القرار سواء كان ماليا أو إداريا أو إقتصاديا، وعليه فإن عملية اتخاذ القرار تعتمد على جودة التقارير المحاسبية، لأنها غير مصممة لإظهار قيمة الشركة بل لتوفير معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات، حيث يتمثل الهدف من إعداد التقارير المحاسبية والإفصاح عنها لتلبية حاجات مستخدميها في ترشيد عملية إتخاذ القرار.

وهنا يمكن القول أن عملية إعداد التقارير ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتوصيل المعلومات، وتختص هاته الدراسة بإلقاء نبذة سريعة عن مفهوم التقارير المحاسبية والقوائم المالية وأهميتها والأهداف التي تعد من أجلها، بالإضافة إلى مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لتلبية إحتياجات المستخدمين وكذا أثر وانعكاس التحول الرقمي على القوائم المالية، مع بيان دور تحليل البيانات الضخمة لتحسين جودة القوائم المالية.

ومن خلال من سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: عموميات حول التقارير المحاسبية

المبحث الثاني: القوائم المالية والأسس المبنية على إعدادها

المبحث الثالث: أثر استخدام التقنيات الرقمية في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية لتحسين خصائص القوائم المالية

المبحث الأول: عموميات حول التقارير المحاسبية

تعتبر التقارير المحاسبية عرض نزيه، منسق، دقيق وموثق لمختلف البيانات عن أنشطة المؤسسة خلال فترة معينة، يقدم للإدارة العليا من أجل وضع الخطط، وتحليل السياسة المتبعة، ومراقبة وتقيم الأداء، واتخاذ القرارات لتطوير وتحسين أدائها، ذلك لأنها المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، فهي تعطي صورة شاملة عن الوضع المالي للمنشأة، وتختلف هاته التقارير باختلاف أنواع البيانات التي تحملها والأغراض التي تعد من أجلها.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المحاسبية

تعتبر التقارير من أهم وظائف المحاسبة إذ أنها تساهم في إعداد المعايير وتقليل الإنحرافات وفي صدد هذا سنشير إلى مختلف تعريفاتها

حيث عرفها مؤيد محمد الفضل بأنها: "من بين أهم وسائل الاتصال في المحاسبة، والتي يمكن من خلالها إشباع حاجات مستخدمي المعلومات التي تعطي صورة دقيقة عن الأحداث الإقتصادية التي أثرت على الشركة خلال فترة النشاط، إلى جانب دورها في عرض خطط الإدارة المستقبلية، إضافة إلى دورها في تنبيه المستثمرين من إحتمال فشل الشركة"[1].

– أما الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA * فقد عرفت التقارير المحاسبية من حيث الهدف وذلك في تقريرها الصادر سنة 2012 حيث أشارت بأن: "الغرض من التقارير المحاسبية هو التعبير بصور محاسبية عن استغلال الموارد الإقتصادية للشركة، والتغيرات الناتجة في مصالح الدائنين والمستثمرين"[2].

---

[1] – مؤيد محمد الفضل وآخرون، **تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات –دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 02، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006، ص: 282.

* **– الجمعية الأمريكية للمحاسبة:** هي منظمة تدعم التميز العالمي في التعليم والبحث والممارسة في مجال المحاسبة، إذ تعد أكبر مجتمع للمحاسبين في الأوساط الأكاديمية، تأسست عام 1916م تحت إسم الرابطة الأمريكية للأساتذة الجامعين في مجال المحاسبة وقد تم إعتمادها باسمها الحالي عام 1936م.

[2] – ضياء حامد الدباغ وآخرون، **دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية –دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية–**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء، العراق، 2005، ص: 79.

بينما يرى بوشالي عمار بأنها: "تضم كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي تحتم على الشركة تقديمها دوريا أو طوعا سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال، لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية"[1].

ومن خلال هاته التعاريف يمكن القول أن التقارير المحاسبية أداة أو وسيلة مهمة لوظيفة الإتصال في المحاسبة لأنها تعطي صورة دقيقة للأحداث الإقتصادية التي تؤثر بالمؤسسة خلال نشاطها وكذا لها دور هام في التنبؤ وتوقع الخطط المستقبلية من أجل التوسع والاستثمار والاستمرارية ولاشك أن لها دور أساسي كذلك في تنبيه المستثمرين باحتمالية الفشل أو الاقتراب من الفشل[2].

المطلب الثاني: أغراض و أنواع التقارير المحاسبية

تهدف التقارير المحاسبية ذات الأغراض المختلفة إلى توفير المعلومات عن السياسات والخطط المرسومة مسبقا وتعطي صورة واضحة عن كيفية إستخدام الإدارة للموارد المتاحة التي تفيد المستخدمين في عملية إتخاذ القرار، وتختلف أنواع التقارير باختلاف الجهة الموجهة لها والعناصر التالية تعطي توضيح لأهم أغراض وأنواع التقارير المحاسبية.

أولا: أغراض التقارير المحاسبية

لا تعتبر التقارير غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أغراض معينة من أهمها ما يلي[3]:

1- تساعد التقارير في اتخاذ القرارات الإدارية:

فهي توجه إدارة في اتخاذ القرارات الإدارية و كذا موازنتها بين البدائل لأن عملية اتخاذ القرارات مهمة صعبة تبنى على أساس سليم وبعد دراسات وموازنات بين المحاسن والمساوئ المتوقعة لكل بديل وهنا

---

[1]-بوشالي عمار، **التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبية، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020-2021، ص: 75.

[2]- رزيقات بوبكر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية –دراسة ميدانية–**، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 21014-2015، ص: 85 (بتصرف).

[3]- حسين حسين شحاتة، **التقارير المحاسبية ودورها في المراقبة وتقيم الأداء**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص ص: 3-4.

يكمن الدور المهم للتقارير حيث أنها تمد المؤسسة بالمعلومات والبيانات المختلفة والدقيقة لمساعدتها في اختيار أفضل البدائل.

2- تساعد التقارير في وضع الخطط ورسم السياسات الإستراتيجية للمشروعات المختلفة :

تهتم هاته الإدارة بالتقارير الواردة التي تساعدها في وضع الخطط وتقييمها، وكذا تحليل الموارد المتاحة وكيفية إستخدامها، وتهتم هاته التقارير عموما بحجم الإنتاج والتكاليف والربحية، وذلك عند إعدادها للموازنات التخطيطية، ومن هنا نأكد أن التقارير لا تخطط بل تساعد في عملة التخطيط.

3- تساعد التقارير في مجال المتابعة والرقابة وتقيم الأداء:

التقارير هي مكملة لعملية الرقابة والمتابعة، لأنها تساعد في تقيم الأداء وكذا معرفة أسباب الإنحرافات ومعالجتها، وبالتالي لا يمكن للإدارة أن تقوم بعملية الرقابة بدون وجود التقارير لأنها تعطي صورة واضحة عن مدى توافق ما تم التوصل إليه مع ما كان مخطط له.

4- تعتبر التقارير أداة توصيل جيدة بين المستويات الإدارية:

حيث أن التقارير تعتبر همزة وصل بين مستويات الإدارة لأن أي مشروع مخطط له يمر على عدة مستويات في الإدارة الأفقية منها والعمودية وبالتالي نأكد هنا أن التقارير هي أداة تربط المستويات الإدارية ببعضها البعض.

5- تعتبر التقارير أداة لعرض نتائج الأعمال خلال فترة معينة:

بما أن التقارير تعرض البيانات المأخوذة من السجلات خلال فترة معينة وبحيث تحمل هاته التقارير معلومات متنوعة يتم دراستها من جهات مختلفة من داخل وخارج المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها في نهاية الفترة وحتى خلال الفترة فقد تكون التقارير يومية أو أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية وبالتالي يكون ذلك حسب حاجة أصحاب المشروع.

ثانيا: أنواع التقارير المحاسبية

تختلف التقارير باختلاف أشكالها والمعلومات التي تحتويها والأغراض التي تعد من أجلها بواسطة عوامل أساسية تتحكم في تصنيفها، من أهمها ما يلي[1]:

[1] - حسين حسين شحاتة، **التقارير المحاسبية ودورها في المراقبة وتقييم الأداء**، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

- **أغراض التقارير**: تساعد في مجال التخطيط –في مجال الرقابة– في المجالات الخاصة.
- **أشكال التقارير**: مكتوبة – شفهية – مرئية.
- **نوع بيانات التقارير**: إنتاجية – تسويقية – مالية – إدارية .
- **فترة التقارير**: يومية – أسبوعية – شهرية – ربع سنوية – نصف سنوية — سنوية– ليس لها وقت.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن طبيعة كل نوع من أنواع التقارير السابقة[1]:

أولا: من حيث الأغراض:

يمكن تقسيمها من حيث الأغراض إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1- **تقارير تساعد في عملة التخطيط:** هدفها عرض معلومات ونتائج الدراسات للمقارنة بين الإيرادات والتكاليف.

2- **تقارير تساعد في عملية الرقابة:** هدفها عرض البيانات المتوصل إليها والمخطط لها سابقا معا وبيان الإنحرافات والمسؤول عنها وكذا معالجتها.

3- **التقارير الخاصة:** هي التي تقدم للإدارة من أجل مساعدتها في وضع الخطط المستقبلية.

ثانيا: من حيث شكلها:

يمكن تقسيمها من حيث الشكل إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- التقارير المكتوبة: هي المفضلة تكون في شكل رسومات بيانية أو خرائط أو جداول ورقية تحتوي إيضاحات حول وضع المؤسسة.

2- التقارير الشفهية: هي نادرة وغير مفضلة لأنها في غالب الأحيان تكون غير دقيقة، مستعجلة، وفي أجل قصير.

3- التقارير المرئية: ظهرت بعد ظهور التحول الرقمي حيث أصبح العمل آلي.

ثالثا: من حيث أنشطة المشروع:

يتم إعداد التقارير حسب نوعية النشاط سواء أكان نشاط موجه للإنتاج أو الإستهلاك أو التخزين أو حتى للتسويق والبيع.

[1] –حسين حسين شحاتة، **التقارير المحاسبية ودورها في المراقبة وتقييم الأداء**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 5-6.

رابعا: من ناحية مستخدميها:

تنقسم التقارير من حيث مستخدميها إلى قسمين:

1- تقارير خارجية: هذا النوع من التقارير يعطي صورة عن السياسة المتبعة في المشروع، وعن نشاطاته كذلك، موجه إلى أشخاص خارج المؤسسة كالمصالح الحكومية، وأجهزة الرقابة الخارجية.

2- تقارير داخلية: هذا النوع من التقارير يوجه للإدارة الداخلية بحد ذاتها.

خامسا: من حيث الفترة التي تتطلبها:

يتم إعدادها حسب نسبة الرقابة المرغوب بها كلما زادت نسبة الرقابة نقصت مدة إعداد التقارير والعكس صحيح، وتكون يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية، أو ليس لها وقت محدد.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التقارير المحاسبية ومستخدميها

للتقارير المحاسبية أهمية بالغة عند مستخدمي المعلومات ومتخذي القرار، أما بالنسبة للشركة فإن أهميتها تكمن في إعطاء صورة واضحة عن الوضعية الحقيقية لمركزها المالي و كذا الإستثمارات المتاحة لها، وبالتالي فإن لها دور أساسي في تمكنها من تحقيقها لأهدافها.

أولا: أهداف التقارير المحاسبية:

تهدف التقارير المحاسبية إلى تقديم قدر كبير من المعلومات المفيدة حول الوضع المالي للمنشأة من أجل تحقق أهداف مستخدميها في مجال إتخاذ القرارات وكذا تلبية حاجاتهم، لكي تتمكن المحاسبة من أداء مهامها بالشكل المطلوب. وبالتالي يمكن القول أن أهداف التقارير المحاسبية تتمثل في العناصر التالية[1]:

1- الأهداف الأساسية (الأهداف العامة للتقارير المحاسبية):

تهدف عملية التقارير المحاسبية إلى توفير معلومات يجب أن تكون:

- مفيدة لمتخذي القرارات؛
- مفيدة للمستثمرين والدائنين الحالين؛

[1]- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص: 83.

- ترتبط بالموارد الإقتصادية والإلتزامات والتغير في كل منهما.

2- الأهداف التفصيلية للتقارير المحاسبية:

تتمحور الأهداف التفصيلية للتقارير المحاسبية فيما يلي:

- تزويد المنشأة بالمعلومات التي تفيدها في عملية التقييم؛
- تزويد المنشأة بالمعلومات عن درجة السيولة وتدفق الأرباح؛
- الإستعانة بالمعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها للإستفادة منها في التقارير عن مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها؛
- تزويد الإدارة بالتقارير المحاسبية التي توفر الملاحظات والتفسيرات.

بينما ذكر بوشالي عمار أهداف أخرى للتقارير المحاسبية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1- تقارير ذات أهداف خاصة:

تتمثل أهداف التقارير الخاصة فيما يلي:

- التقارير الداخلية تهم الإدارة والمدراء؛
- التقارير الخارجية التي تطلبها الجهات الرقابية كمصلحة الضرائب وتكون هذه التقارير موجهة لاحتياجات المستخدمين.

2- تقارير ذات أهداف عامة:

تخدم هذه التقارير جميع مصالح المستخدمين لأنهم بحاجة إلى المعلومات المالية والغير مالية؛

- تحدد الموارد الإقتصادية للشركة والإلتزامات الخاصة بتلك الموارد؛
- تقدم التقارير معلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين لمساعدتهم في تقدير قيمة الشركة التي أعدت التقرير.

[1]- بوشالي عمار، **التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs –دراسة حالة–**، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

ومن خلال هذا يمكننا القول أن مسؤولية إعداد التقارير المحاسبية للمنشأة عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالي وفي ختام السنة ذاتها يقع على عاتق إدارة الشركة، وبالتالي يجب على مجلس الإدارة إعداد التقارير من أجل عقد إجتماع للمساهمين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهائها.

وفي هذا الصدد يؤكد ضياء حامد الدباغ ووحيد محمود رمو أن أهداف التقارير المحاسبية تتمحور فيما يلي[1]:

- إن الهدف الرئيسي والأهم للتقارير المحاسبية هو تقديم معلومات مفيدة من أجل إتخاذ القرارات؛
- خدمة المستخدمين الذين يملكون سلطات محدودة ويعتمدون التقارير المحاسبية كمصدر رئيسي للمعلومات عن الفعاليات الإقتصادية للشركة؛
- تقديم معلومات للمستثمرين والدائنين لغرض التنبؤ ومقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المقدار والتوقيت ودرجة عدم التأكد؛
- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المنشأة بكفاءة وفاعلية للوصول إلى أهدافها المنشودة؛
- تقديم كشف عن الأرباح الدورية لتقييم قدرة الشركة على خلق الأرباح.

ثانيا: أهمية التقارير المحاسبية:

تكمن أهمية التقارير المحاسبية في كونها الممول الأول للمعلومات المالية وغير المالية التي تحتاجها جميع الأطراف خاصة الخارجية منها، والتي لا يمكنها إجبار الشركة للإطلاع على معلوماتها، إلا من خلال هذه التقارير، فزيادة على كونها أداة تبنى عليها عدة قرارات لجهات مختلفة، فهي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر الذي يرتكز عليه متخذ القرار في تجنب أي مشاكل مستقبلية، كما يسمح له باستغلال أي فرصة متاحة في ظل محيط يتميز بعدم الثبات[2].

[1]- ضياء حامد الدباغ، وحيد محمود رمو، **دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2]- عبد المقصود ديبان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مصر، 2005، ص: 50 (بتصرف).

إضافة إلى كونها وسيلة إتصال بين الشركة والأطراف المختلفة التي تتعامل معها، فالتقارير المحاسبية تعتبر كذلك[1]:

1- وسيلة في تقييم الأداء: حيث تساعد في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستغلال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، وذلك من خلال الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

2- وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: فهي تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات السليمة حيث:

- تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية استغلال الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

ثالثا: مستخدمو التقارير المحاسبية

لمستخدمي التقارير المحاسبية تقسيمات مختلفة ترتكز على معيار الحاجة للمعلومة أو الهدف منها وتختلف هاته التقسيمات حسب الزاوية أو جهة الإستخدام.

1- مستخدمو التقارير المحاسبية من زاوية الجهة المستخدمة: حسب هذا التقسيم فالتقارير المحاسبية تتفرع إلى[2]:

أ- المستخدمون الداخليون: ويمثلون إدارة الشركة بمختلف أقسامها المعنية بالتسيير واتخاذ القرار، وتعتبر هذه الفئة الأكثر وصول للمعلومة المرغوب فيها كونها القائمة على تشغيل نظام المعلومات، ومعالجة بياناته

[1] - مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007-2008، ص: 67.

[2]- حنان قلوع، **حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 78 79.

لذا تعمل على تكييفها حسب حاجتها منها حتى لو كان ذلك على حساب ملاءمة ومصداقية هذه المعلومات وهو مالا يمكن للأطراف الأخرى القيام به.

ب– المستخدمون الخارجيون: ويمثلون باقي الأطراف ماعدا إدارة الشركة الراغبة في الحصول على معلومات متعلقة بالمنشأة ويمكن تقسيمهم إلى:

– **إدارة الضرائب:** باعتبار الضريبة موردا أساسيا للدولة فإن الشركات الربحية ستكون مجبرة على تحديد وعاءها الضريبي ومقيدة بتطبيق إلتزاماتها إتجاه إدارة الضرائب من خلال المعلومات التي توفرها لهذه الأخيرة والتي يجب أن تتسم بالصدق والدقة.

– **المساهمون:** في ظل إنفصال الملكية عن الإدارة فإن البيانات المالية التي تقدمها الشركة للملاك تعد مهمة جدا خاصة في تقييم الأداء لتحقيق الأهداف واستمرارية الشركة.

– **الدائنون والمستثمرون:** تكمن إستفادة هاته الفئة من إمكانية التنبؤ بأوضاع الشركة مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بتسييرها المالي وربحيتها مما يمكن من اتخاذ قرارات الإستمرار أو الإقراض الملائم.

– **الأسوق المالية:** هناك إرتباط كبير بين المعلومات المحاسبية والسوق المالية من حيث أسعار الأسهم وتأثيرها أثناء إفصاح الشركات المسعرة عن نتائجها السنوية أو الدورية مما يؤدي إلى إرتفاع تداول الأسهم مقارنة مع باقي الفترات.

2– مستخدمو التقارير المحاسبية: يقسم مجلس المعايير المحاسبية الدولية مستخدمي التقارير المحاسبية إلى نوعين[1]:

أ– المستخدمون الرئيسيون: وتضم كل من المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين الذين لا يمكنهم مطالبة المؤسسات المعدة للتقارير المحاسبية بتقديم معلومات إليهم مباشرة بل يجب أن يعتمدوا على التقارير المحاسبية ذات الغرض العام للحصول على الكثير من المعلومات المحاسبية التي يحتاجونها، إلا أن التقارير المحاسبية ذات الغرض العام لا يمكنها أن تقدم جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون وغيرهم مما يجبرهم على البحث عما يحتاجونه من معلومات من مصادر أخرى.

[1]–بعلاش عصام، **مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة –دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018–2019، ص: 64.

ب- المستخدمون الآخرون: وهم المستخدمين الذين لا يعتبرون من ضمن مجموعة المستخدمين الرئيسيين، وتشمل كل من الجهات التنظيمية وأفراد الجمهور، وهم المستخدمون الذين لا توجه لهم التقارير المحاسبية بصفة مباشرة نظرا لوجود العديد من المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين لديهم نماذج لاتخاذ قرارات مختلفة، وربما متضاربة فإن احتياجاتهم من المعلومات والرغبات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر على طريقة إعداد التقارير المحاسبية[1].

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء (أ)، الإطار المفاهيمي والمتطلبات، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص: 45.

المبحث الثاني: القوائم المالية والأسس المبنية على إعدادها

تعبر القوائم المالية عن قيمة المؤسسة ومركزها المالي من حيث أصولها وأرباحها، وكذا إلتزاماتها وكي تكون معلوماتها المالية مفيدة يجب أن تتسم ببعض الخصائص النوعية، كأن تكون ملائمة صادقة مفهومة وقابلة للمقارنة، وهنالك مجموعة محددة من القوائم المالية التي يتم إعدادها من أجل توضيح الوضع المالي للمنشأة.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها

تعتبر القوائم المالية وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، القوائم المالية تعبر بوضوح وعدالة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وتضمن وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات ولهذا يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص.

أولا: تعريف القوائم المالية:

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينها تسببت فيها ظروف إجتماعية إقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية مما نتج عن هذا الإختلاف إستخدام معايير مختلفة في الإعتراف بعناصر القوائم المالية.

تمثل الكشوفات المالية وسيلة للإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلالهم يمكن التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة في المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج[1].

[1]- مفيد عبد اللاوي، **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص:121(بتصرف).

حيث عرفت الجريدة الرسمية القوائم المالية على أنها: "نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع"[1].

وفي هذا الصدد يؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية في معياره الأول العرض والإفصاح في القوائم المالية رقم (1) (IAS1)، بأنها المعدل والمعمول بها منذ سنة (2010) القوائم ذات الإستخدام العام للقوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الإحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، وذلك لغايات إتخاذ القرارات من قبلهم بالإستناد إلى هذه المعلومات[2].

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات ظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ويمكن حصر الخصائص النوعية فيما يلي[3]:

1- القابلية للفهم: هي من إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أنه لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

2- الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

---

[1]- المادة2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25-3-2009، العدد 19، ص: 22.

[2]- روان ثائر عيسى القيسي، **أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2021، ص ص:31-32.

[3]- طارق عبد العال حماد، محمد كمال أبو عجوة، **القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-24.

3- المادية (الأهمية النسبية): تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها، إذ تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون إعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البلد أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه يزودنا مفهوم النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

4- الموثوقية: لكي تكون المعلومات مفيدة، فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

- ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الإعتراف بها يمكن أن يكون مضللا.

5- المصداقية (الموثوقية):لكي تكون المعلومات مفيدة وموثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها، يجب أن تتميز بالمصداقية أي أنها تكون خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الإعتماد عليها، وهذا العنصر يجسد في وجود الخصائص التالية[1]:

6- الصدق في العرض: إن هذه الخاصية مهمة جدا لأن العبرة منها هو المحتوى وليس الشكل القانوني للتقاريرالمحاسبية.

7-القابلية للتحقق: يتحقق مفهوم القابلية عند توازن النتائج المتوصل إليها والتي تحتوي أساليب القياس والإفصاح من الشخص الأول مع النتائج المتوصل إليها من الشخص الثاني الذي استعمل نفس أساليب القياس والإفصاح.

8- الحياد: وهو الإبتعاد عن التحيز عند إعداد القوائم المالية إلى جهة معينة.

[1]- زبيدي البشير، سعيدي يحي، **جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء الماي-دراسة حالة مجمع صيدال-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2013، ص: 89.

9- الاكتمال: لكي تكون معلومات القوائم المالية موثوقة فإنها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مظللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

10- القابلية للمقارنة: تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، لغرض إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز و الأداء المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية.

ثالثا: مكونات القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد في عملية اتخاذ القرار، واستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها، وتتضمن القوائم المالية عدة مكونات تتمحور فيما يلي[1]:

1- قائمة المركز المالي: تحتل قائمة المركز المالي القسم الأول من القوائم المالية، وتقدم صورة مفصلة عن الوضع المالي للشركة، هي القائمة التي تظهر أصولها (موجوداتها) وخصومها (مطلوباتها) وحقوق الملاك (المساهمين) في المنشأة، ولها العديد من الفوائد والأهداف التي تفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بما يأتي (السيولة، المرونة المالية)، وكذا توضح ما إذا كان للمنشأة أصول كافية تجعلها قادرة على التوسع في نشاطها التشغيلي مستقبلاً.

2- الدخل الشامل عن الفترة: هي الإختلاف في صافي أصول الشركة من مصادر غير الملاك خلال فترة زمنية محددة، تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصره مبوبة حسب طبيعته، يوفر الدخل الشامل رؤية شاملة لدخل الشركة غير المدرج بالكامل في قائمة الدخل، والغرض من الدخل الشامل هو المحافظة على مصالح الملاك في الشركة.

[1]- محمد بكر أمبابي علي، **قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقات عن جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2016-2017، ص: 67.

3- قائمة الدخل (أرباح وخسائر، حساب النتائج، المصروفات والإيرادات): لقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتائج بأنه ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المنشأة خلال السنة المالية، ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح والخسارة)[1].

4- قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

تتمثل قائمة التدفقات النقدية في التدفقات النقدية التالية[2]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالإستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تتولد عن أنشطة الإستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات التي تتولد عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم تقدم كل على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

تسمح قائمة التدفقات النقدية لمستعملي القوائم المالية بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيه النقدية وقدرتها على الوفاء بالديون.

5- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على رأس المال خلال السنة المالية (الدورة المحاسبية).

---

[1]- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص: 44.

[2] - إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية-دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016، ص: 74.

التغيرات في حقوق الملكية بين دورتين محاسبيتين تشير عموما إلى النتيجة، لكن هنالك أيضا تغيرات لا تعتبر نتيجة كما هو الحال لجميع المعاملات مع المساهمين مثل: الرفع في رأس المال، علاوة الإصدار، إدماج المساهمات[1].

6- الإيضاحات المتممة (الملاحق): تعرف بالعديد من الأسماء أشهرها قائمة الملاحظات أو الهوامش على البيانات المالية و هي تضم مجموعة من المعلومات و التفسيرات الإضافية للأرقام الواردة بالقوائم المالية، تتضمن ملخصا لأهم السياسات المحاسبية، وبالتالي على المنشأة ربط كل بند في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند في الإيضاحات وتحتوي كذلك على التقارير التالية[2]:

أ- تقرير مراقب الحسابات: يهدف تقرير مراقب الحسابات بصفة أساسية إلى إبداء الرأي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية في ضوء مراجعته لها ويكون الهدف من التقرير ما يلي:

- التحقق من خلو القوائم المالية من التحريفات؛
- اتسامها بالعدالة والوضوح؛
- تقيم درجة تطابق القوائم المالية للمتطلبات المحددة؛
- تقيم التعديلات التي قامت بها الإدارة كنتيجة لعملية المراجعة مع تفهم المراقب للشركة وبيئتها.

ب- تقرير مجلس الإدارة: هو تقرير سنوي يقدمه مجلس الإدارة للمساهمين في الشركة، حيث يوضح وضعها المالي من خلال الكشف عن أنشطتها الرئيسية وأنشطة الشركات التابعة لها، ويبين مدى إمتثال الشركة للمعايير المحاسبية واللوائح المالية، وغيرها من تفاصيل البيع والشراء وتقييم الأصول، ويجب أن يرفق مع التقارير المحاسبية تقرير مجلس الإدارة الذي يجب أن يحتوي على بعض المعلومات الهامة منها (إسم المؤسسة، البيانات الأساسية للشركة، علاقة المستثمرين، مراقب الحسابات، هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، آخر تشكيل لمجلس الإدارة، إجتماعات مجلس الإدارة، بيان إختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها، بيانات العاملين بالشركة، نظام التحفيز للعاملين والمديرين بالشركة).

---

[1] – عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010-2011، ص: 59.

[2]– محمد بكر أمبابي علي، **قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف عن جودة التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب القوائم المالية وأسس إعدادها

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات، ويعد المعيار الأول المعيار الذي حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها، كما أن لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة موجودات والتزامات وحقوق الملكية للمنشأة، وطريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت، وصدر هذا المعيار في أفريل1974، وأجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة وكان آخر تعديل في سنة 2005 فقد صمم أصلا لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة، أي يهدف إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى. [1]

أولا: مزايا وعيوب القوائم المالية:

يتم استخدام القوائم المالية للمساعدة في تحليل المخاطر وذلك من خلال تحليلها وتحديد مزاياها وعيوبها بالتفصيل فيما يلي[2]:

1- مزايا القوائم المالية

تتسم القوائم المالية بعدد من المزايا، يمكن إيضاحها على النحول الآتي:

- توفر مناخ استثماري ملائم، وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي، والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الإقتصاد ككل؛
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي؛
- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الراشدة؛
- تجعل التعامل في المالي أكثر عدالة، لأنها توفر فرصا متكافئة للمستثمرين للحصول على معلومات؛
- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها وتساعد في توضيح نشاطات الشركة المتنوعة.

---

[1]- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص: 63(بتصرف).

[2]- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، **محاسبة القوائم المالية**، ط1، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، ص ص: 18-19.

2- عيوب القوائم المالية:

إلى جانب المزايا التي تتمتع بها القوائم المالية إلى أنه هنالك بعض العيوب التي تتسم بها، والتي يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

الدقة والموضوعية في الإثبات قد تكون على حساب دقة وموضوعية القياس المحاسبي، حيث تتغير الأسعار في الوقت الذي لاتزال فيه الشركة تحتفظ بالموجودات والمطلوبات على أساس الكلفة التاريخية؛

- لا تبين الظروف الخارجية المحيطة بالمنشأة وكفاءة الإدارة والمستويات المهنية والعلمية للعاملين، لذلك فإنها لا تهتم بالأحداث والمعاملات الغير مالية؛
- إنها محددة بحدود الفرضيات والمبادئ التي تبنى عليها، مما يجعل الكثير من القيم الظاهرة فيها غير مطابقة للواقع؛
- الحاجة إلى إجراء تقديرات للأرقام الواردة في القوائم المالية كما هو الحال عند احتساب المخصصات وغيرها؛
- إنها تحتاج إلى لغة خاصة للتفاهم لما تحتويه من مصطلحات وما تقوم عليه من فروض ومبادئ.

ثانيا: أسس إعداد القوائم المالية

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي[1]:

1- العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للمنشأة، وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللا، ونجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا، وفي هذه الحالة يجب على المنشأة الإفصاح كما يلي:

[1]- جمعة حميدات، حسام خداش، **منهاج محاسب عربي قانوني معتمد-ACPA-**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 30-31.

أ- أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمنشأة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية؛

ب- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل؛

ج- تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛

د- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي أرباح أو خسارة المنشأة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

2- السياسات المحاسبية:

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات إقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

3- فرض إستمرارية المنشأة:

إعداد التقارير والقوائم المالية على أساس المنشأة مستمرة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة، وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء تقييميا بحالات عدم التأكد المادية، أي تتعمق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد.

4- المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يتم الإعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها)، أي يتم الإعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يتم الإعتراف بالمصروفات عند استحقاقها

بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل كل ما يخصها من أعباء [1].

5- مبدأ ثبات العرض:

عند تغيير أية سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية، من ناحية الأسباب وأثر هذا التغيير على القوائم المالية [2].

6- مبدأ الحيطة والحذر:

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، أي تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، ولا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات[3].

7- القابلية للمقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

---

[1]- عظيم نعيم باجي الجنابي، **أساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في إعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية –دراسة تطبيقية في محافظة القادسية –**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قناة السويس، مصر، 2017، ص: 40.

[2]- جمعة حميدات، حسام خداش، **منهاج محاسب عربي قانوني معتمد–ACPA–**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30-31.

[3]- نفس المرجع، ص: 32.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية

تعتبر البيانات المالية مهمة للغاية لأنها تعكس الوضعية المالية للمنشأة بدقة، حيث تسعى من خلالها المؤسسة إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

أولا: أهمية القوائم المالية:

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للشركات، إذ تقيس المعلومات التي يتضمنها نتائج النشاط، والمركز المالي للشركات، من خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية الأساس التي يعتمد عليها الأطراف الأخرى في اتخاذ القرارات، لذا فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقات المتبادلة بين القوائم المالية[1].

ثانيا: أهداف القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية همزة وصل بين الشركات ومختلف الأطراف المتعاملة معها، ونظرا لتعدد هذه الأطراف وتنوع احتياجاتها، فإن الشركة تجد صعوبات لتلبية كل هذه الإحتياجات، لذلك لابد من وجود إطار مفاهيمي تستند إليه المحاسبة لتحديد أهداف التقارير المحاسبية، لتتمكن جميع الأطراف من معرفة إلى أي مدى يمكنها الاعتماد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها[2].

ويمكن استخلاص هاته الأهداف فيما يلي[3]:

- التزويد بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل؛
- التزويد بالمعلومات بالنسبة لموارد المنشأة الاقتصادية والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد؛
- تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإدارية للمنشأة؛

---

[1]- يوسف دولاب يوسف، قيس مكي خلف، **الممارسة الإبداعية للمحاسبين وتأثيرها على التمثيل الصادق للقوائم المالية**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2018، ص: 632 (بتصرف).

[2] – مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، البليدة، الجزائر، سبتمبر 2012، ص:45.

[3] – معن محمد الحسن حامد العركي، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 28، الخرطوم، السودان، فيفري 2021، ص: 192.

- التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفعالية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المنشأة؛
- التزويد بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى التي تكون مفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإرادية للمنشأة.

المبحث الثالث: أثر استخدام التقنيات الرقمية في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية لتحسين خصائص القوائم المالية.

يشهد العالم الآن البدايات المبتكرة للثورة الصناعية الرابعة التي ترتكز على العديد من التقنيات أهمها البيانات الضخمة، التي ساعدت في التطور السريع والمتلاحق لمجال تكنولوجيا المعلومات، ومنحت للمؤسسات قفزة واضحة نحو التكنولوجيا الجديدة التي كان لها دور كبير في مجال توسع الاستثمار وازدياد حدة المنافسة.

وكنتيجة حتمية للتطورات السريعة أصبحت الطريقة التقليدية لمعالجة البيانات وتحليلها والاستفادة منها أمر غير مقبول، لأن التطورات التكنولوجية كان لها دور أساسي في دفع الشركات لتغيير طريقة عملها وتبني ثقافة معلوماتية جديدة من شأنها تحسين جودة تقاريرها المحاسبية التي لها دور أساسي في رسم الخطط والسياسات، وكذا تقييم وترشيد القرارات الإدارية والاستثمارية.

المطلب الأول: أثر الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية

يعتبر الإفصاح الإلكتروني أهم مظاهر التحديات الجديدة لمهنة المحاسبة، في ظل تبنيها النظام الإلكتروني الحديث الذي أنتجته الثورة المعلوماتية واهتمت به المنشأة محاولة الاستفادة منه في دعم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات مختلف مستخدميها، وزاد اهتمامها به لما أحدثه من إيجابيات بما أنه يمثل مطلبا ملحا للشركات وعاملا لجذب الكثير من مستخدمي المعلومات.

أولا: مفهوم الإفصاح الإلكتروني

يقصد بالإفصاح الإلكتروني أنه: "قيام المنشأة بعرض مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في المنشأة، سواء بشكل مباشر على موقع المنشأة على الأنترنت، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير أداة ربط تفاعلية من موقع المنشأة إلى موقع آخر على الأنترنت بعرض هذه المعلومات"[1].

[1]- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018، ص: 702.

ثانيا: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية:

شهد الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية تطورات هامة، حيث مر بمراحل ومحطات تمثلت في[1]:

– المرحلة الأولى: بدأت مع بداية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت بعض الشركات والبنوك على استخدام الأقراص المضغوطة (CD) في نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية على المستخدمين، والتي كانت تحتوي نسخا مطابقة للقوائم والتقارير المحاسبية المطبوعة، وكانت توزع بنفس طرق توزيع التقارير المحاسبية الورقية من خلال البريد العادي بعد معرفة عناوين المستخدمين.

– المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة ظهور الورقة الإلكترونية (PDF) التي استخدمتها الشركات كنسخ مطابقة تماما للنسخ الورقية، ورغم تميزها بالجودة العالية في الطباعة إلا أن لديها بعض السلبيات المتمثلة في عدم القدرة على فهرسة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها التقرير، وغياب العلاقة بين الملفات من خلال خاصية الروابط التفاعلية، كما لا يمكن نسخ القوائم المالية أو إعادة تحميل التقارير المحاسبية في صورة جداول إلكترونية، حيث يجب على المستخدم إعادة إدخال المعلومات مرة أخرى، وهو ما يستغرق الكثير من الوقت والجهد.

– المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة تم استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية (HTML) في عرض المعلومات المحاسبية على مواقع الشركات، وهي إحدى لغات البرمجة المستخدمة في تصميم المواقع الإلكترونية، ورغم المزايا العديدة التي حققتها هذه اللغة والتي تجاوزت من خلالها بعض نقائص ملفات (PDF) مثل القدرة على فهرسة المعلومات المحاسبية، وإمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية، إلا أنها عانت من بعض العيوب والانتقادات مثل انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير المحاسبية، وعدم توفيرها لبيانات عن محتوى المعلومات أو كيفية إعدادها، كما أنها لا تتيح نقل جزئيات التقرير بصورة منفصلة بما يسمح من معالجتها بطريقه مباشرة ، حيث يجب إعادة إدخالها في صورة جداول إلكترونية كما كان عليه الحال في ملفات (PDF).

[1]– حرد نورالدين، **أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية –دراسة استطلاعية–**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020، ص: 54.

– المرحلة الرابعة: والتي تميزت باستخدام الإمكانيات المتطورة لشبكة الإنترنت القادرة على ابتكار الأساليب الجديدة لعرض المعلومات المحاسبية وتجنب عيوب المراحل الثلاثة السابقة، حيث ظهرت في هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML) لتبادل المعلومات من خلال شبكة الإنترنت، والتي تم استخدامها في تصميم برنامج لإعداد القوائم والتقارير المحاسبية، ثم ظهرت بعد ذلك لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL)، حيث يستطيع المستخدم من خلال القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة (XBRL) أن يقوم بإجراء تحليلات المعلومات المحاسبية دون أن يحتاج لإعادة إدخال المعلومات مرة أخرى كما كان متبعا في المراحل السابقة[1].

كما تقوم بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Clips Vidéos لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الإقتصادي والمالي، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية، وهو ما قد يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية.

ومنه نستخلص أن الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية مر بعدة مراحل، وذلك من أجل التحول من القوائم المالية البدائية إلى القوائم المالية الحالية، وذلك بسبب التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة خصائص القوائم المالية

تحتوي البيانات الضخمة على كمية من المعلومات المخزنة والمتنوعة ذات الحجم الكبير التي ساعدت الشركات في تحقيق التنافسية، وكذا التنبؤ بمستقبلها، إذ وجدت المنشأة نفسها مضطرة لاتباع التقنيات التي تحسن من جودة قوائمها وإبراز مكانتها بين شبيهاتها.

أولا: مفهوم وأدوات تحليل البيانات الضخمة:

تناولت العديد من الدراسات مفهوم البيانات الضخمة باعتبارها أحدث التقنيات الناتجة عن التطورات التكنولوجية.

[1]– سامي محمد أحمد غنيمي، **دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية –دراسة ميدانية–**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، أكتوبر 2015، ص: 169.

حيث تعتبر على أنها مجموعة من البيانات التي يفوق حجمها القدرة على معالجتها باستخدام أدوات وقواعد البيانات التقليدية من نقل وتخزين وإدارة وتحليل في غضون فترة زمنية مقبولة[1].

ويعرفها محمد موسى على شحاتة على أنها: "كم هائل من البيانات تتميز بكبر حجمها وتنوع مصادرها وتعدد أشكالها، والتي تعد أصول معلوماتية تتطلب بنية تحتية إلكترونية وتقنيات وبرامج حديثة لتجميعها وتخزينها ومعالجتها"[2].

ثانيا: أثر البيانات الضخمة على خصائص القوائم المالية:

تعرف الخصائص بأنها: "الصفات التي تتميز بها المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تكون ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالفشل المالي، وللبيانات الضخمة أثر كبير على هاته الخصائص ونذكر منها"[3]:

1- أثر البيانات الضخمة على خاصية الملاءمة:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين التنبؤ بالأرباح والمخاطر المستقبلية للمنشأة وفرص النمو المستقبلية لها، وكذا الإكتشاف المبكر لعملية الإحتيال المالي وتحسين المقدرة التقييمية للتقارير المحاسبية، حيث يمكن للإدارة استخدام البيانات الضخمة في التنبؤ بصافي الدخل، وتقديرات القيمة العادلة وتقييم المخاطر، ومن هنا يمكن القول أن البيانات الضخمة تؤدي إلى تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

2- أثر البيانات الضخمة على خاصية المصداقية:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى اكتمال التقارير المحاسبية وتحسين التنبؤ بمخاطر المنشأة مع تحقيق التوافق مع أصحاب المصالح وإظهار المعلومات المخفية في التقارير المحاسبية، مما يعمل على تقليل من عدم

---

[1]- محمود عبد السلام، **تقنيات البيانات الضخمة**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد16، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات،2021، ص: 15(بتصرف).

[2]- محمد موسى علي شحاتة، **نموذج مقترح لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة BIG DATA في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي-دراسة ميدانية-**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ديسمبر 2018، ص:17.

[3]- نجاة محمد مرعي يونس، **أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 23، العدد 02، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2019، ص ص: 28-30.

تماثل المعلومات ومن ثما تحسين مصداقية التقارير المحاسبية، ويعمل تحليل البيانات الضخمة على توفير المعلومات الداخلية من مناقشات واجتماعات والتي لا يمكن إظهارها بالطرق التقليدية، مما يزيد من التعبير الصادق عن أداء المركز المالي للمنشأة، و أثرها كبير على مستقبل التقارير المحاسبية ودقتها وبصفة خاصة على الإفصاح عن الأصول خارج الميزانية العمومية ومحاسبة القيمة العادلة، وهنا يتسنى لنا القول أن البيانات الضخمة تساعد في تحسين خاصية مصداقية القوائم المالية.

3- أثر البيانات الضخمة على خاصية قابلية المقارنة:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين قابلية المقارنة داخل المنشأة بين قطاعاتها وكذا خارجها مع شركات أخرى في فترات مالية مختلفة.

4- أثر البيانات الضخمة على قابلية فهم القوائم المالية:

ذكرت مريم أن البيانات الضخمة تمثل الجانب المستقبلي والمتطور لصناعة المعلومات وخلق القيمة بهدف تطوير الاقتصاد وتعزيز النمو وترشيد اتخاذ القرارات وزيادة الإنتاجية، وكذا تحسين فهم وتحليل محتوى المعلومات الواردة بالتقارير المحاسبية بشكل أكثر وضوح ومن ثم إظهار المعلومات غير الواضحة وتقديم صورة أفضل عن الشركة ومن خلال هذا نعتبر أن للبيانات الضخمة دور في تسهيل قابلية فهم المعلومات المالية[1].

ومما سبق نستخلص أن البيانات الضخمة لها اثر كبير و واضح على جودة خصائص القوائم المالية.

[1]- مريم لطابي، **البيانات الضخمة وصناعة المعلومات**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 06، العدد04، جامعة الجزائر 02، 2018، ص: 79.

خلاصة الفصل:

التقارير والقوائم المالية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتوفير المعلومات المفيدة من أجل عملية اتخاذ القرار فأهدافهما ليست ثابتة بل متأثرة بالمحيط المحاسبي، حيث يمكن توجيه أهداف التقارير المحاسبية على نحو يمكن من اشباع حاجيات مستخدمي المعلومات.

إن التقارير المحاسبية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تعتبر أشمل وأوسع حيث تكون هذه الأخيرة أهم جزء فيها، وبما أن التكنولوجيا هي كذلك اكتست عالم المحاسبة وحولتها من تقليدية إلى محاسبة عصرية، ظهر التحول الرقمي في القوائم المالية الذي ساعد الشركات بشكل كبير على التوسع والمنافسة، وكذا توضيح الرؤية المستقبلية من خلال استخدام التقنيات الحديثة التي ساعدت في الولوج أو الوصول أو تقاسم المعلومات كآلية جديدة لتحسين جودة القوائم المالية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: عرض الاستبيان

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها تطرقنا للجانب النظري في الفصل الأول والثاني، فكان لابد لنا من ربط الجانب النظري بالجانب الميداني، وذلك بالاعتماد على طريقة المنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على الجانب النظري من أجل قياسه واختياره ضمن البيئة الجزائرية عن طريق التقرب من مسؤولي ومسيري المؤسسة الولائية لولاية تيارت.

حيث تم تقسيم استمارة الاستبيان لتحديد نسبة الاستجابة الفعلية للعينة على كل سؤال من أسئلة الاستبانة الواردة ضمن محاورها المختلفة، واستخدامنا الأساليب الإحصائية لقياس وتحليل اختبارات فرضيات الدراسة، حيث يعتبر الاستبيان الاختيار الملائم والأنسب لدرجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة، وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مقسمة كالآتي:

المبحث الأول: عرض الاستبيان

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض الإستبيان

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح هاته الدراسة، فقد قمنا بتوزيع استبيان الذي يعتبر أحد أهم وسائل جمع البيانات، لما له من مزايا في مجال قياس اتجاهات أراء الأفراد والجماعات حول المواضيع المرغوب قياسها.

المطلب الأول: إعداد إستمارة الإستبيان

تم إعداد إستمارة الإستبيان لجمع البيانات خاصة بموضوع البحث، حيث كان هذا مكملا لمنهجية البحث العلمي، وذلك بتصميم استبيان باللغة العربية من أجل تسهيل عملية التجاوب مع أسئلته، إذ حاولنا أن يكون هذا الإستبيان واضحا وبسيطا، خاليا من التعقيد، قابلا للفهم من الأفراد المستجوبين، حيث شمل قسمين، تضمن القسم الأول أسئلة حول المعلومات الشخصية والمهنية، أما القسم الثاني احتوى محورين تناولنا فيهما أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية وبالتحديد القوائم المالية.

وتم صياغة أسئلة المحور الأول حول علاقة التحول الرقمي بالتقارير المحاسبية الحكومية، وكذا بيان دور التكنولوجيا الرقمية والاستحداثات التي انعكست عليها، أما المحور الثاني تمحورت أسئلته حول أهمية الإفصاح الإلكتروني في تحسين القوائم المالية، إضافة إلى دور تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة خصائص تلك القوائم.

المطلب الثاني: مراحل تصميم الإستبيان

تم إعداد إستبيان وفقا لمرحلتين متتاليتين مرتبتين، وذلك من أجل سهولة بناءه وإعداده، وعليه سوف نستعرض من خلال هذا المطلب هاته المراحل التي اتبعت من أجل تصميم هذا الإستبيان.

أولا: تصميم إستمارة الإستبيان:

يتمحور الإستبيان من عدة أسئلة، بحيث تكون بسيطة وسهلة، وقابلة للفهم من قبل المستجوبين الذين هم على دراية بموضوع البحث، حيث أن هاته الأسئلة تسمح لنا بالإجابة عن الفرضيات المطروحة، وهذا من خلال الإحاطة بكل جوانب الإستبيان من أجل أن يلقى قبولا لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة أوراق الإستبيان بطريقة عادية، وباللغة العربية، وذلك بالإستعانة ببعض الأساتذة والمختصين في مجال الدراسة الذين كان لهم الفضل في توجيهنا لكيفية إعداد الإستمارة.

تحتوي واجهة الإستمارة على عنوان موضوع محل الدراسة، مع تقديم وجيز للشهادة المقدرة، وذلك لتبرير سبب وجود هاته الإستبانة، وكذا من أجل إحاطتهم بأن المعلومات المأخوذة منهم سوف يتم استخدامها لغرض البحث العلمي.

ثانيا: تحكيم الإستبيان:

بعد الإنتهاء من صياغة الإستبيان حاولنا أن نأخذ رأي الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة لتحكيم هذا الإستبيان، وذلك بهدف التأكد من سلامة بناء الإستمارة وصياغة الأسئلة بطريقة سليمة. بناء على الملاحظات المأخوذة من طرف الأساتذة المحكمين حاولنا القيام بتعديلات وتصحيحات من أسئلة على ضوء الملاحظات الواردة، وأخيرا تمت صياغة الإستمارة بشكل نهائي.

المطلب الثالث: هيكل إستمارة الإستبيان

تم تشكيل إستمارة الاستبيان بناءً على ما دُرس سابقًا، وعلى استشارة أصحاب الخبرة ذوي الإمكانيات المتخصصة في مجال المالية والمحاسبة، بحيث يغطي هذا الاستبيان فرضيات وأهداف البحث.

يتكون هذا استبيان من قسمين رئيسيين هما:

1- القسم الأول: يحتوي هذا الجزء مجموعة من المعلومات الشخصية على عينة من أفراد البحث المراد استحواذ الأجوبة منهم لدراسة هذا الموضوع، حيث تضمنت هذه الأسئلة بيانات حول الجنس، والمستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية، وأخيرا التخصص العلمي.

2- القسم الثاني: يتكون من أسئلة بلغ عددها 20 سؤالاً موزعة على محورين رئيسيين هما:

- **المحور الأول:** علاقة التحول الرقمي بالتقارير المحاسبية الحكومية.
- **المحور الثاني:** أهمية الإفصاح الإلكتروني في تحسين القوائم المالية.

وفقا لهذه الأسئلة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها اعتمادا على الإجابات المقدمة من قبل أفراد العينة، والفرضيات تكون صياغتها كالآتي:

الفرضية الأولى: هنالك أثر لتحول الرقمي على التقارير المحاسبية الحكومية.

الفرضية الثانية: هناك أهمية الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة القوائم المالية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية التي تم بها التوصل إلى حدود الدراسة الزمنية والمكانية، وكذا مصادر جمع المعلومات، مع اختبار الصدق وثبات الاستبيان.

المطلب الأول: حدود الدراسة الزمانية والمكانية

اهتمت هاته الدراسة بتوضيح أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في عينة المؤسسة الحكومية "المؤسسة الولائية تيارت" من خلال تحديد مكان وزمن الدراسة.

أولا: المجال المكاني

تم تحديد مكان الدراسة بالمؤسسة الولائية تيارت وبالتحديد في مديرية الإدارة المحلية DAL.

ثانيا: المجال الزماني

يتمحور المجال الزمني في مرحلتين مرحلة استطلاعية ومرحلة العمل الميداني، بما أن الموضوع يتحدث عن أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية، لقد كانت المرحلة الإستطلاعية في يوم 15 جانفي 2022 وذلك من أجل تحديد مفردات العينة، أما العمل الميداني فقد كان في الفترة الممتدة من .2022/02/02 إلى غاية نهاية شهر ماي 2022، حيث تم توزيع قوائم الاستبيان على مفردات العينة من أجل ملئها.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

من المعروف أنه إذا كان حجم المجتمع كبير لا يمكن حصر جميع البيانات من جميع أفراده،ولذلك يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الأقسام للمؤسسة الولائية لولاية تيارت، ففي مثل هذه الحالة يلجأ الباحث إلى اتباع أسلوب المعاينة الإحصائية، حيث يتم اختيار جزء أو عينة من الأفراد وتتم عليهم الدراسة، وذلك من خلال جمع البيانات منهم، وعلى ضوء هذا فقد تم تحديد حجم العينة بـ 30 فردا.

المطلب الثاني: مصادر جمع المعلومات

تظهر قيمة البحث من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، وهذه الأخيرة تحدد وفق ما تم تجميعه من مادة علمية حول إشكالية البحث التي عالجتها الدراسة.

أولا: المقابلة الشخصية

هي أداة من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات، بحيث يقوم الباحث بمقابلة شخصية مع عينات الدراسة، وطرح الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة والتي أعدت من قبل في شكل محاور ذات صلة وثيقة بعنوان البحث والإشكالية المطروحة، إضافة إلى الفرضيات.

ثانيا: الوثائق والسجلات

هي إحدى العناصر الأساسية للبيانات الإحصائية، فهي عنصر الاختلاف والتغير، فبعد جمع المادة العلمية، والمعطيات الكمية التي تحصلنا عليها من الاستبيان، والتي تم ترجمتها إحصائيا من أجل إعطائها دلالة، حيث تمثلت الأساليب الإحصائية المستخدمة في النسب المئوية والتوزيعات التكرارية، إضافة إلى استخدام برنامج **SPSS** لتحليل البيانات، لأنه بواسطته يتم تحليل المعطيات باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي باهتمامهما التمثيل والتحليل البياني وإنشاء جداول التوزيع والحصول على الإقصاءات الوصفية مثل: مقياس تحليل التباين، والارتباط والانحدار، ثم مناقشة النتائج حسب المحاور المصممة، وذلك من أجل استخلاص النتائج النهائية للدراسة.

ثالثا: توزيع الإستبيان

وقد تم ذلك من خلال توزيع الاستمارة على العينة المطلوبة و المكونة من 30 فردا

الجدول رقم (3-1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	30	**%100**
الاستمارات المسترجعة	30	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على استمارة الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة الاستجابة الإجمالية لفئات عينة الدراسة بلغت نسبة 100%، وهي نسبة مرتفعة جدا باعتبارها ملائمة للدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا أولا باختبار صدق وثبات الاستبيان من خلال قياس معاييره، ثم حساب معامل ألفا كرونباخ، وكذا حساب الاتساق الداخلي بين مختلف محاور الاستبيان.

اولا:صدق الاستبيان:

أ- بين المجالات والدرجة الكلية للاستبيان:

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات استبيان التوافق المهني والدرجة الكلية للاستبيان، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل مجال بالدرجة الكلية للاستبيان، وذلك لهدف التحقق من صدق الاستبيان، ويتضح ذلك من خلال جدول رقم (3-2):

الجدول رقم (3-2): يوضح معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للاستبيان:

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
علاقة التحول الرقمي بالتقارير المحاسبية الحكومية	0.894	0.000
أهمية الإفصاح الإلكتروني في تحسين القوائم المالية	0.862	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

جميع قيم معاملات الارتباط في الجدول ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.01) وهذا مؤشر على صدق الاستبيان.

ب – بين الفقرات والدرجة الكلية للاستبانة:

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات استبانة التوافق المهني والدرجة الكلية للاستبانة، كذلك لمعرفة مدى ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للاستبانة، و ذلك لهدف التحقق من صدق الاستبانة ، ويتضح ذلك من خلال جدول رقم :

الجدول رقم (3–3): جدول يوضح معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للاستبيان:

المحور 1			المحور 2		
العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	,412*	,024	1	,529**	,003
2	,167	,379	2	,382*	,037
3	,565**	,001	3	,361	,050
4	,628**	,000	4	-,653**	,000
5	,723**	,000	5	,743**	,000
6	,411*	,024	6	,352**	,057
7	,607**	,000	7	,519**	,003
8	,164	,388	8	,753**	,000
9	,489**	,006	9	,559**	,001
10	,420*	,021	10	,637**	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

* تعني وجود دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 (ثنائية الطرف)

** تعني وجود دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 (ثنائية الطرف)

– **بالنسبة للمحور الأول:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم معامل الارتباط تراوحت من قيم ضعيفة إلى قيم متوسطة ثم إلى قيم حسنة، كما يمكننا أن نقول أن البعد رقم 2 والبعد رقم 8 كان معاملا ارتباطيهم بمحورهما ضعيفا جدا بلغ 0.167 بدلالة 0.379 بالنسبة للبعد 2، و0.164 بدلالة 0.388 بالنسبة للبعد 8. وهذا لا يؤثر على ارتباط المحور مع أبعاده لأن 8 من أصل 10 أبعاد مرتبطة بصفة كبيرة مع المحور.

– **بالنسبة للمحور (مجال) الثاني:** نلاحظ من الجدول أعلاه كذلك أن قيم معامل الارتباط تراوحت من قيم متوسطة إلى قيم حسنة، حيث أن البعد رقم 3 كان معامل ارتباطه بمحوره متوسطا جدا بلغ 0.361 عند الدلالة 0.050.

كذلك جاءت الارتباطات موجبة ما عدى البعد 4 جاء سالبا وهذا راجع لطبيعة العبارة كما تقدم ذكره من قبل، كما يمكن القول أن المحورين يمتازان باتساق داخلي جيد.

ثانيا: ثبات الاستبيان:

يشير الثبات في البحث العلمي إلى الاتساق في النتائج، أي أنه إذا كرر الباحث القياس وحصل على ذات0 النتائج، فإنّ ذلك يدل على الثبات، أو وجود معامل ارتباط يمكن قياسه، وقد تم التحقق من ثبات هذا الاستبيان من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ.

-المحورين معا:

الجدول رقم (3-4): معامل الثبات ألفا كرونباخ

الثبات ألفا كرونباخ	الصدق
0.773	0.789

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

نلاحظ أن قيمة الثبات الكلي تساوي 0.749 وهي أكبر من 0.5 إذن الاستبيان يمتاز بالثبات، وقيمة الصدق تساوي 0.865 وهي تفوق 0.5 ومنه الاستبيان يمتاز بالصدق عند مستوى الدلالة 0.01.

المحور 1:

الجدول رقم (3-5): معامل الثبات ألفا كرونباخ

الثبات ألفا كرونباخ	الصدق
0.664	0.815

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

نلاحظ أن قيمة الثبات للمحور 1 تساوي 0.664 و هي أكبر من 0.5 إذن المحور 1 يمتاز بالثبات، وقيمة الصدق تساوي 0.815 وهي تفوق 0.5 ومنه المحور 1 يمتاز بالصدق. عند مستوى الدلالة 0.01.

المحور 2:

الجدول رقم (3–6): معامل الثبات ألفا كرونباخ

الثبات ألفا كرونباخ	الصدق
0.648	0.805

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

نلاحظ أن قيمة الثبات للمحور 2 تساوي 0.648 وهي أكبر من 0.5 إذن المحور 2 يمتاز بالثبات، وقيمة الصدق تساوي 0.805 وهي تفوق 0.5 ومنه المحور 1 يمتاز بالصدق. عند مستوى الدلالة 0.01.

ثالثا:اختبار توزيع البيانات:

لاختبار توزيع البيانات يجب أن نحدد نوع التوزيع من خلال إختبار كولموجروف سميرنوف كما يلي:

الجدول رقم (3–7): اختبار كولموجروف سميرنوف

اختبار كولموجروف سميرنوف	التحول الرقمي	التقارير المحاسبية
القيمة الإحتمالية sig	0.796	0.379

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **SPSS**.

– القيمة الإحتمالية sig بالنسبة للتحول الرقمي تساوي 0.796 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فهو يتبع التوزيع الطبيعي.

– القيمة الإحتمالية sig بالنسبة للتقارير المحاسبية قد بلغت 0.379 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فهي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبذلك فإن توزيع البيانات بالنسبة لمتغيري الدراسة يعتبر توزيعا طبيعيا.

رابعا: معاير قياس الاستبيان:

لقياس الإستبيان تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (3–8): يمثل درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة +	01	02	03	04	05
درجة –	05	04	03	02	01

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين–**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 115.

للتأكد من فرضيات الدراسة ومعالجة بيانات الاستمارة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية إصدار 21.0 لأنه الأكثر ملائمة لمعالجة موضوعنا والحصول على نتائج أكثر عمق وأكثر دقة، حيث تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي وحساب طول الخلايا كالتالي:

- حساب المدى بطرح أكبر درجة من أقل درجة من المقياس كالتالي:

الحد الأعلى (5) – الحد الأدنى (1) = 4

- لتحديد طول الفئة تمت العملية التالية: $\frac{\text{المدى}(4)}{\text{عدد الفئات}(\ \ )} = 0.8$

- ومنه فإن طول الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي = 1 +0.8 = 1.8

- طول الفئة الثانية لقيم المتوسط الحسابي = 1.8 + 0.8 = 2.6

- طول الفئة الثالثة لقيم المتوسط الحسابي = 2.6 + 0.8 = 3.4

- طول الفئة الثالثة لقيم المتوسط الحسابي = 3.4 + 0.8 = 4.2

- طول الفئة الخامسة لقيم المتوسط الحسابي = 4.2 + 0.8 = 5.0

الجدول رقم (3–9): يبين طول فئات مقياس ليكارت الخماسي ومستواها

المتوسط المرجح	الاستجابة
من 1 إلى 1.8	غير موافق بشدة
من 1.8 إلى 2.6	غير موافق
من 2.6 إلى 3.4	محايد
من 3.4 إلى 4.2	موافق
من 4.2 إلى 5.0	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات **spss**.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات

لتحقيق أغراض هذا المبحث والتأكد من صحة اختبار الفرضيات، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي **SPSS** من أجل تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، واستخلاص النتائج المتعلقة باختبار فرضيات هذه الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

يتطلب التحليل الإحصائي الشامل والدقيق معلومات من خلال **SPSS**، يتم استخراجها عن طريق الاستبيان، حيث يقوم الباحث بعملية فرز وتحليل الإجابات التي تحصل عليها من خلال استمارات الاستبيان المسترجعة، واستخدمنا الأدوات الإحصائية التالية: النسب المئوية – التكرارات –المتوسط المرجح – المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري – الانحدار الخطي البسيط، وذلك لأغراض وصف ومعرفة اتجاه عينة الدراسة فيما يتعلق في أسئلة محاور الاستبيان.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

تم توزيع ثلاثين استمارة فقط على مجتمع الدراسة، وذلك نظرا لضيق الوقت المحدد للدراسة، والجدول الموالي يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

سنوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة
أنثى	15	50
ذكر	15	50
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جنس العينة كان متساويا بين الإناث والذكور بنسبة 50%، وهذا راجع إلى أن المؤسسة عادلة في توظيفها لكلا الجنسين، كما أن كل من الفئتين تهتم بالعمل في المكاتب والإدارات، وهذا راجع لاهتمامهم بالعمل في مجال الإدارة. ويمكن تمثيل معطيات جدول كما يلي:

الشكل رقم (3-1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

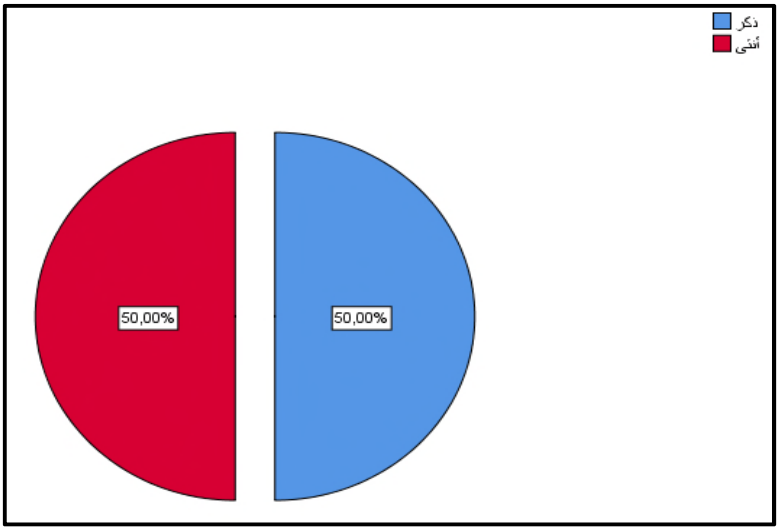

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	17	56,7
ماستر	9	30,0
ماجستير	2	6,7
دكتوراه	2	6,7
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا عينة حاملي شهادة ليسانس تتوزع بنسبة 56.7% وتكرار 17 فردا، وهي أكبر نسبة، هذا لأن المؤسسة منذ مدة قامت بتوظيف هذه الفئة لأنهم خرجين جامعيين بشهادة تخوّل لهم العمل بالمؤسسة بكل مهارة ممكنة، تليها في المرتبة الثانية حاملي شهادة ماستر بنسبة

30% وتكرار 9 أفراد لأنهم فئة حديثة العهد في نوع الشهادة وفي مجال الشغل، ثم تأتي في المرتبة الثالثة حاملي شهادة ماجستير ودكتوراه بنسب متساوية مقدرة بـ 6.7% وتكرار 2 وهذا لأن القليل من هذه الفئة من يتوجه إلى عالم الشغل فكلهم يتوجه للتعليم.

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

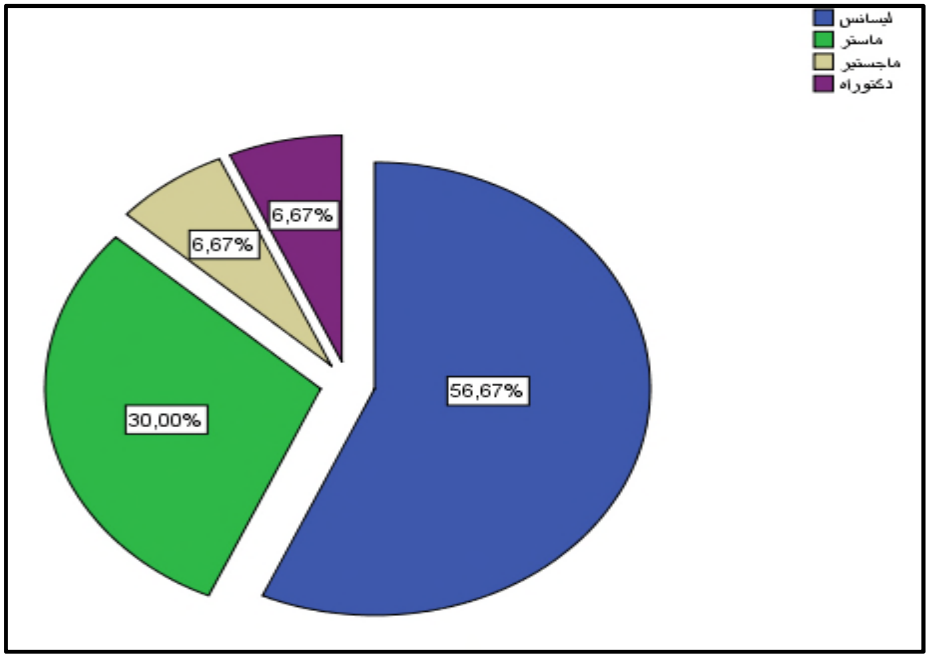

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

3- توزيع العينة حسب المركز الوظيفي:

يمكن توضيح أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

البيان	التكرار	النسبة
مسير مالي	12	40,0
محافظ حسابات	3	10,0
محاسب	5	16,7
مدقق	3	10,0
رئيس مصلحة	7	23,3
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

يتضح لنا من الجدول السابق أن أكبر نسبة هي 40% بتكرار 12 فردا هي لوظيفة مسير مالي، وهذا راجع لأن هذه الوظيفة هي الأكثر تواجدا بالمؤسسة، وثاني رتبة هي لوظيفة رئيس مصلحة بلغت نسبتها 23.3% وتكرار 7 أفراد، هذا لأنهم كانوا أكثر استجابة لبحثنا بقبولهم السريع للتعاون معنا، أما بخصوص المرتبة الثالثة كانت لوظيفة محاسب بنسبة 16.7% وتكرار 5 أفراد، وأخيرا الوظيفتين "محافظ حسابات" و"مدقق" بنسبة 10% وتكرار 3 أفراد.

الشكل رقم (3–3): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

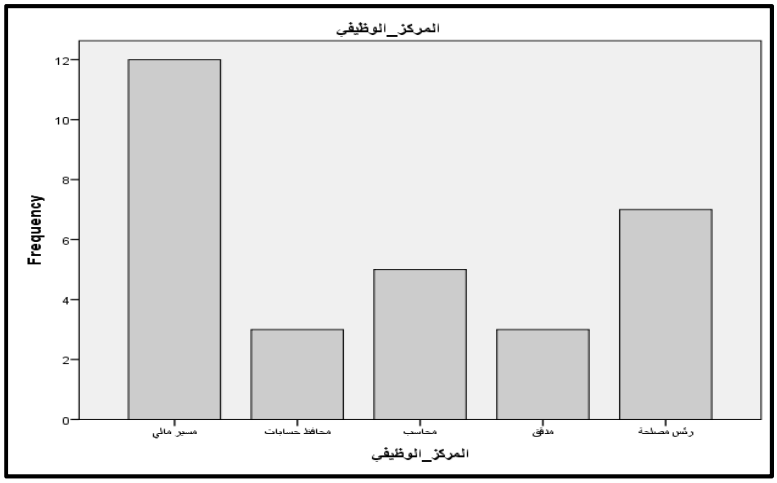

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

4– توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

سيتم تبيان توزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (3–13): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	20,0
من 5 إلى 10 سنوات	12	40,0
أكثر من 10 سنوات	12	40,0
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

أكبر نسبة كانت للفئة "من 5 إلى 10 سنوات" بنسبة 40 وتكرار 12 بالتساوي مع الفئة "أكثر من 10 سنوات" وهذا بسبب توظيفهم في المؤسسة منذ مدة، وثاني نسبة هي للفئة "أقل من 5 سنوات" بنسبة 20 وتكرار 6.

ويمكن توضيح توزيع أفراد العيينة حسب سنوات العمل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

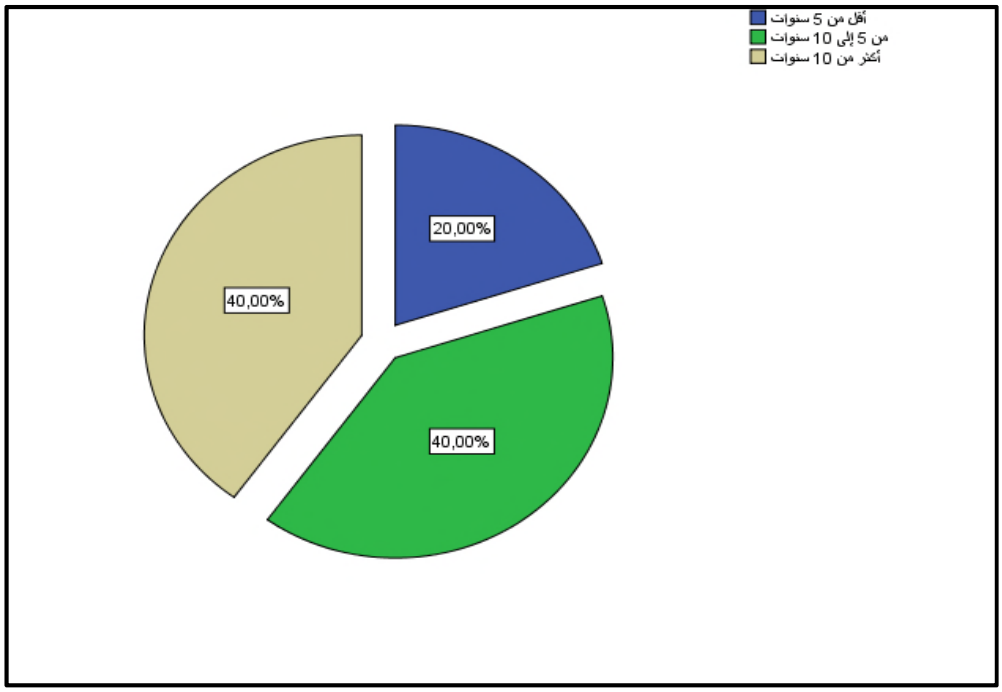

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

5- توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

سيتم تبيان توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (3-14): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	10	33.3
إدارة أعمال	14	46.7
مالية	6	20
المجموع	30	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

يلخص الجدول توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي، إذ يتبين أن غالبية أفراد العينة هم المتحصلين على تخصص إدارة أعمال، إذ بلغت نسبة 46.7%، أما تخصص المحاسبة بلغت نسبته 33.3%، وأخيرا تخصص مالية قدرت نسبته بـ: 20%.

الشكل رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

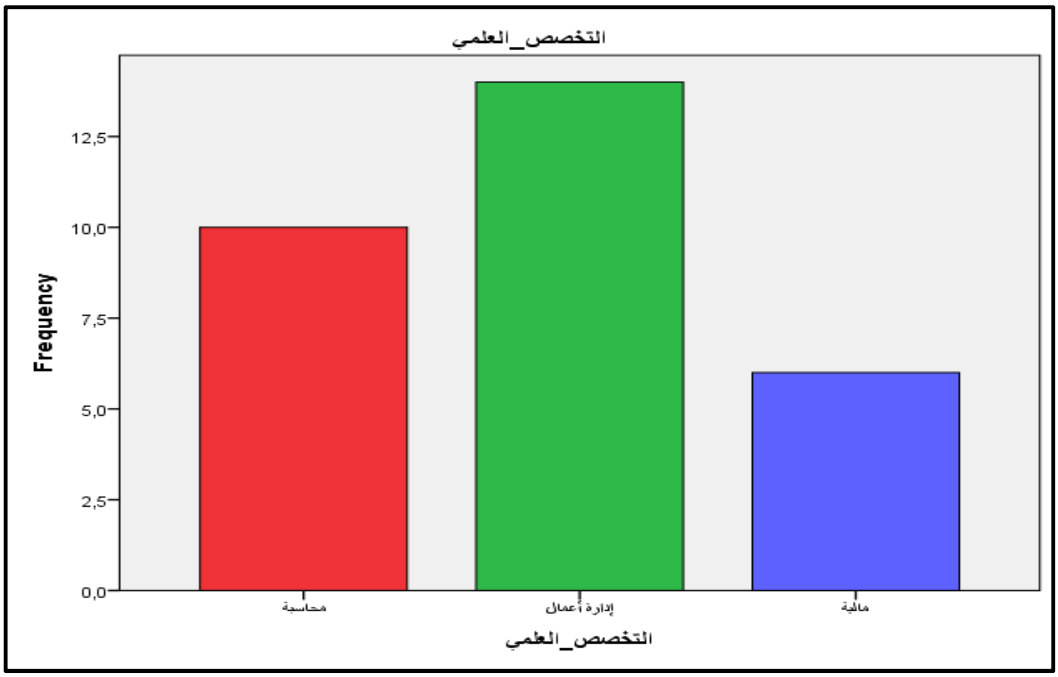

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونتائج الاستبيان

لاختبار الفرضيات تم تحديد التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، متوسط المرجّح، الانحراف المعياري، الانحدار الخطي البسيط، حيث أن هذا الأخير تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لمعرفة تكرارات فئات متغير ما، ويفيدنا في وصف عينة الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أن هناك أثر لتحول الرقمي على التقارير المحاسبية الحكومية، ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من 1-10 للمحور الأول، ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-15): اتجاهات آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول

العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الدرجة
1	4,43	,568	موافق بشدة
2	4,50	,682	موافق بشدة
3	3,77	,817	موافق
4	3,83	,747	موافق
5	3,20	1,448	محايد
6	3,47	1,042	موافق
7	3,80	1,157	موافق
8	4,37	,809	موافق بشدة
9	3,73	1,048	موافق
10	4,20	,761	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

من الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة كل العبارات جاءت بموافق وموافق بشدة، بحيث أن المتوسط الحسابي انحصر بين فئة 3.4 إلى 4.2، وفئة 4.2 إلى 5.

وهذا ما يدل على أن الفرضية البديلة H_1 القائلة أن هناك أثر للتحول الرقمي على التقارير المحاسبية الحكومية محققة. أما الفرضية $\mathbf{H_0}$ القائلة أن لا يوجد أثر للتحول الرقمي على التقارير المحاسبية خاطئة، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على: أهمية الإفصاح الإلكتروني في تحسين القوائم المالية، وسيتم اختبارها من خلال الأسئلة من 1-6 للمحور الثاني، وسنوضح هذا الاختبار بالجدول الموالي، وتنص كذلك على أنه بواسطة تحليل البيانات الضخمة، يمكن لنا تحسين جودة خصائص القوائم المالية، ويتم اختبارها من 7 إلى 10 للمحور الثاني.

الجدول رقم: (3-16): اتجاهات آراء عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثاني

العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الدرجة
1	4,17	,834	موافق
2	4,13	,571	موافق
3	3,97	,890	موافق
4	2,23	,898	موافق
5	3,43	1,223	موافق
6	3,77	,971	موافق
7	4,10	,759	موافق
8	4,17	,834	موافق
9	4,27	,691	موافق بشدة
10	4,47	,571	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

من الجدول السابق نلاحظ أن المستوط الحسابي للعبارات انحصر بين فئتين اثنين، الفئة الأولى التي طولها محصور بين 3.4 إلى 4.2 التي تحمل درجة موافق، والفئة الثانية اليت تطورها محصور بين 4.2 إلى 5، والتي تحمل درجة موافق بشدة؛ أي أن درجة كل العبارات جاءت بين موافق وموافق بشدة.

ومن هنا يمكن القول أن الفرضية البديلة القائلة بأن للإفصاح الإلكتروني أثر على تحسين القوائم المالية صحيح، أما الفرضية الصفرية القائلة بأن القوائم المالية أثر عليها من طرف الإفصاح الإلكتروني خاطئة، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

وبالتالي نقول أن هناك أثر للتحول الرقمي على التقارير المحاسبية في المؤسسة الحكومية صحيحة، وذلك راجع لصحة الفرضيات، وعليه سنقوم بإجراء اختبار الانحدار على المحورين 1 و 2:

حساب الانحدار:

الجدول رقم: (3-17): يوضح حساب الانحدار

إحصائيات الانحدار	
ثابت التحديد المتعدد	0,691
ثابت التحديد R^2	0,478
ثابت التحديد المعدل R^2	0,459
الخطأ المعياري	0,377
المشاهدات	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**

من الجدول نقرأ قيمة R^2 تساوي 0.478

تحليل التباين:

الجدول رقم: (3-18): يوضح تحليل التباين

البيان	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	القيمة الحرجة لـ F
الانحدار	1	3,636	3,636	25,590	<0,05 2,363E-05
البواقي	28	3,978	0,142		
المجموع	29	7,614	4.778		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**.

في الجدول أعلاه القيمة الحرجة لـ F تساوي 0.000023 وهي أصغر من 0.05 فنقول أن هذا الاختبار ذو دلالة عند المستوى 0.05.

الجدول رقم: (3-19): يوضح اختبار الانحدار

	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصاء t	الاحتمالات	النهاية الدنيا لحد الثقة = 95%	النهاية القصوى لحد الثقة = 95%
الثوابت	0,489	0,302	1,617	0,117	-0,130	1,107
التحول_الرقمي	0,731	0,144	5,059	2,363E-05	0,435	1,027
				<0,05		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**.

من الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمالات P=0.117 بالنسبة لمتغير الثوابت، وقيمة الاحتمالات P=0.00002363 بالنسبة لمتغير التحول_الرقمي و هي قيمة أصغر من 0.05، فيمكن الاعتماد على هذا الاختبار.

فنأخذ قيمة المعاملات : للثوابت 0.489، وقيمة التحول_الرقمي 0.731 لنجد المعادلة التالية بين التقارير_المحاسبية كتابع و التحول_الرقمي كمتغير مستقل:

التقارير_المحاسبية=0.7307*التحول_الرقمي+0.4885

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني للانحدار:

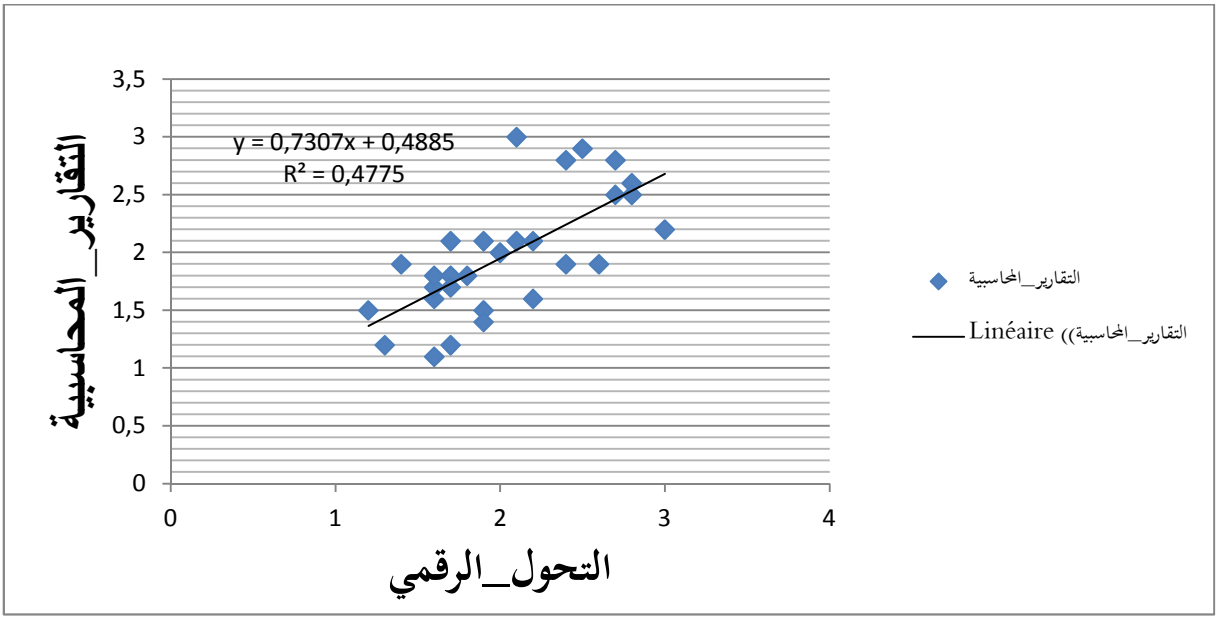

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج مخرجات **SPSS**.

النتيجة : من اختبار الانحدار والمعادلة المستخرجة ينتج أن المتغير التابع **التقاريرالمحاسبية** يؤثر فيه المتغير المستقل **التحول الرقمي** وهذا ما يثبت صحة الفرضيات.

ثانيا: نتائج الاستبيان:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث وذلك بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، استطعنا التأكد من صحة الفرضية من خلال ما يلي:

– بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن هناك أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية، قد تم قبولها من قبل أفراد العينة بمتوسط حسابي أكبر من 0.5 بالنسبة لكل الأسئلة التي تحتويها الفرضية، أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن للإفصاح الإلكتروني دور في تحسينلا القوائم المالية، وأن تحليل البيانات الضخمة يساعد في تحسين جودة خصائص المالية، قد تم الموافقة عليها، كذلك من قبل أفراد العينة وذلك لأن متوسطها الحسابي يفوق 0.5.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يدرس أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي بالمؤسسة الولائية لولاية تيارت، تم التعريف بالعينة محل الدراسة، مع محاولة الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال الاستبيان الموزع على تلك العينة، وهذا بغية الوصول إلى التعرف على درجة وعي المؤسسة الحكومية بمنافع التحول الرقمي، إلى جانب الوقوف على درجة توفر متطلباته مع إعطاء نظرة شاملة حول المخاطر التي تترتب عليه دون التحول إلى تطبيق ضمن المنظمات الحكومية من أجل إنجاز التقارير المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة.

خاتمة

لقد تطرقنا في هذه الدراسة لكيفية أثر التحول التكنولوجي على جودة وصحة التقارير المحاسبية من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في "إلى أي مدى استطاع التحول الرقمي أن يترك أثر على التقارير المحاسبية الحكومية؟"، وذلك من خلال توضيح الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت من أهم الإستراتيجيات والأهداف التي يسعا إليها أو إلى تحقيقها القطاع الحكومي والخاص، وذلك لما لها من أهمية بالغة في خلق القيمة ولما لها من ضرورة في تحسين كفاءة المؤسسة، حيث يسمح لها بتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية وعلى رأسها التقارير المحاسبية التي هي عبارة عن وسيلة لتوفير المعلومات من أجل عملية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، وبالتالي نقول أن للتحول الرقمي دور بارز في المؤسسات الحكومية، إذ أنه حولها من مؤسسة تقليدية إلى مؤسسة عصرية، وساعد في توضيح رؤاها المستقبلية ورسم خططها التنموية، وعليه فإن للتحول الرقمي أثر كبير على التقارير المحاسبية.

1- نتائج إختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي ومحاولة منا لإثبات صحة الفرضيات التالية، تم التوصل إلى ما يلي:

- قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن "**هناك أثر للتحول الرقمي على التقارير المحاسبية الحكومية**"، وذلك لأن التحول الرقمي تمكن فعلا من مساعدة القطاع الحكومي في تسريع وتسهيل عملية إعداد التقارير المحاسبية.

- قبول الفرضية الثانية التي تنص على "**أهمية الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة القوائم المالية**"، وذلك لأن الإفصاح الإلكتروني يعد من بين أهم التغييرات التي طرأت على القوائم المالية.

2- النتائج:

استهدف البحث دراسة أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي، وقد توصلنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتاج التالية:

- مساهمة التحول الرقمي في استخدام آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية لتحسين جودة القوائم المالية.

- يوجد ارتباط وثيق بين التقارير المحاسبية والتحول الرقمي في القطاع الحكومي؛

– تركيز المؤسسات الحكومية والاقتصادية على تبني التقنيات الرقمية لتناسب احتياجاتها فيما يخص إعداد القوائم المالية؛

– تنمية التوجه الرقمي للمؤسسات الحكومية وقبول تقنيات رقمية جديدة؛

– للتحول الرقمي دور في تسريع العمليات المحاسبية من أجل إعداد القوائم المالية التي لها دور فعال في عملية اتخاذ القرار؛

– عملية إعداد التقارير المحاسبية ليست هدفا في حد ذاتية وإنما هي وسيلة لتوصيل المعلومات؛

– الإفصاح الإلكتروني يعتبر من أهم مظاهر التحديات الجديدة لمهنة المحاسبة؛

– البيانات الضخمة لها أثر كبير على جودة خصائص القوائم المالية، وذلك من خلال تحسين التنبؤ بالأرباح والمخاطر المستقبلية، وكذا تسهيل قابلية فهم المعلومات المالية.

3– التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تلخيص أهم التوصيات على النحو التالي:

– يمثل هذا الموضوع مرجع جديد وإضافة جديدة للمكتبة الأكاديمية؛

– يمكن أن تكون هذه الدراسة نواة لدراسة مستقبلية حول التحول الرقمي وآخر تطوراته؛

– ضرورة عقد دورات تدريبية، ومؤتمرات علمية بصفة مستمرة من أجل الفهم الجيد للتحول الرقمي؛

– محاولة فهم القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات وذلك من خلال زيادة الثقافة المحاسبية بين الأطراف المعنية؛

– محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمومية بتطبيق التحول الرقمي في المؤسسات بشفافية في القوائم المالية من أجل كسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي.

4– آفاق الدراسة:

بعد انتهاء هذه الدراسة نرى أنها قد تفتح مجالات أخرى لدراسة لاحقة مثل:

– مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تحسين خدماتها التكنولوجية؛

– تطبيق التحول الرقمي في البنوك التجارية —دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تيارت–.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب

- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، **محاسبة القوائم المالية**، ط1، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021.
- بشرى حسين الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
- جمعة حميدات، حسام خداش، **منهاج محاسب عربي قانوني معتمد-ACPA-**، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.
- حسين حسين شحاتة، **التقارير المحاسبية ودورها في المراقبة وتقيم الأداء**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2005.
- سامي محمد أحمد غنيمي، **دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية -دراسة ميدانية-**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، أكتوبر 2015.
- عبد المقصود ديبان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مصر، 2005.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين-، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- محمود عبد السلام، **تقنيات البيانات الضخمة**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد16، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2021.

2- أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

– إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية-دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية-**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016.

– بعلاش عصام، **مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة -دراسة ميدانية-**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.

– بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

– بوشالي عمار، **التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبية، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020-2021.

– حنان قلوع، **حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية–حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.

– رزيقات بوبكر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية –دراسة ميدانية–**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 21014-2015.

– روان ثائر عيسى القيسي، **أثر استخدام تقنية سلسلة الكتل على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2021.

– زهير حافظي، **الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

– عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

– عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010-2011.

– لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي–دراسة حالة–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

– محمد بكر أمبابي علي، **قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقات عن جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2016-2017.

– مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007-2008.

– مفيد عبد اللاوي، **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

– مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

– ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات–دراسة حالة مؤسسة اقتصادية–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

3– المقالات العلمية

– أحمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 65، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019.

– بسمه عبد الرحمن حسن البسيوني، **دراسة أثر الحوسبة السحابية كأحد تقنيات التحول الرقمي على هيكل التكاليف**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، أبريل 2021.

– جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد02، جامعة تيارت، الجزائر، سبتمبر 2019.

– حرد نور الدين، **أثر الإفصاح الإلكتروني عن القوائم المالية على تدعيم جودة المعلومات المالية –دراسة استطلاعية–**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020.

– زبيدي البشير، سعيدي يحي، **جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء الماي–دراسة حالة مجمع صيدال–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2013.

– سمية مجدي سلامة مصطفى وآخرون، **دور التحول الرقمي في تحسين أداء الشركات السياحة المصرية**، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد 05، العدد 1/2، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، مصر، ديسمبر 2021.

– سنية محمد أحمد سليمان سبع، **تأثير التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلاب**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 4، جامعة قناة السويس، القاهرة، 2021.

– ضياء حامد الدباغ وآخرون، **دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية –دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية–**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء، العراق، 2005.

– عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاء سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018.

– عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2019.

– عظيم نعيم باجي الجنابي، **أساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في إعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية –دراسة تطبيقية في محافظة القادسية –**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قناة السويس، مصر، 2017.

– محمد موسى علي شحاتة، **نموذج مقترح لاستخدام تحليلات البيانات الضخمة BIG DATA في تحسين جودة التقارير المالية وانعكاساتها على مؤشرات تقييم الأداء الاستراتيجي–دراسة ميدانية–**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ديسمبر 2018.

– مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، بليدة، الجزائر، سبتمبر 2012.

– مريم لطابي، **البيانات الضخمة وصناعة المعلومات**، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 06، العدد04، جامعة الجزائر 02، 2018.

– معن محمد الحسن حامد العركي، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 28، الخرطوم، السودان، فيفري 2021.

– مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء (أ)، الإطار المفاهيمي والمتطلبات، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.

– مؤيد محمد الفضل وآخرون، **تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات –دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 02،الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.

– نجاة محمد مرعي يونس، **أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 02، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2019.

– نجلاء أحمد يس، **متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية**، مجلة المكتبات والمعلومات، العدد 13، دار النخلة للنشر، طرابلس ليبيا، يناير 2015.

– الهام يحياوي ، **التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019.

4– الجرائد الرسمية:

- المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25-3-2009، العدد 19،.

5– المؤتمرات:

– عزة احمد عبد المتعالي، **الآفاق المستقبلية للتحول الرقمي في مصر في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019.

– علي حسن عسلية، **أثر التحول الرقمي في تطوير أداء الحكومة الفلسطينية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، 2021.

– مبطوش العلجة، **دور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية**، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت، مارس 2021.

– مبطوش العلجية، **دور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية**، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2021.

– عبد الرحمان محمد سليمان رشوان وزينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا غزة، فلسطين، 2020.

– عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، **التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الإسراء، فلسطين، 2020.

– بهانة وداد حطبة، **أثر التحول الرقمي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019.

– يوسف دولاب يوسف، قيس مكي خلف، **الممارسة الإبداعية للمحاسبين وتأثيرها على التمثيل الصادق للقوائم المالية**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2018.

– يونس أبو سمرة مرعى، **أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي**، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون: "**إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030**"، جامعة عين شمس 2019.

ثانيا: مواقف الانترنت

- https://webinar.attaa.sa/files/vebnars/244/fils/41coea9_1605107749.pdf

حسام، **ماهي المهارات الرقمية و افضل المهارات الرقمية مستقبلا: الموقع الإلكتروني:**

mhtwyat.com

الملاحق

الملحق رقم 01: أسماء الأساتذة المحكمين للاستبيان

الاسم	التخصص	مكان العمل
زياني عبد الحق	تدقيق ومراقبة التسيير	جامعة ابن خلدون
روتال عبد القادر	محاسبة وتدقيق	جامعة ابن خلدون
بعلاش عصام	مالية ومحاسبة	جامعة ابن خلدون

الملحق رقم 02: الاستبيان

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع: أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي –دراسة ميدانية بولاية تيارت– استبيـــــان

في إطار إجراء دراسة ميدانية متممة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والجباية، إليك هذا الاستبيان والذي نحاول من خلاله معرفة إجابتك عليه ما أثر التحول الرقمي على التقارير المحاسبية في القطاع الحكومي، مع العلم أن النتائج التي سنتوصل إليها لن تستخدم إلا لأغراض علمية مع مراعاة السرية التامة.

يرجى منكم وضع علامة (×) أمام الخانة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2. المستوى التعليمي:

ليسانس ☐ **ماستر** ☐ **ماجستير** ☐ **دكتوراه** ☐

أخرى اذكرها.....

3. المركز الوظيفي:

مسير مالي ☐ **محافظ حسابات** ☐ **محاسب** ☐

مدقق ☐ **رئيس المصلحة المالية** ☐

وظيفة أخرى.....

4. الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ **ما بين 05 و10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

5. التخصص العلمي:

محاسبة ☐ **إدارة أعمال** ☐ **مالية** ☐

أخرى اذكرها.....

المحور الأول: تطبيق التحول الرقمي في القطاع الحكومي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساعد التحول الرقمي الإدارات لتكون مجهزة بشكل أفضل والقدرة على تطوير خدمات جديدة					
2	استخدام التكنولوجيا الرقمية يساعد على تحسين أداء الخدمات المقدمة.					
3	في مؤسستكم هناك توجه نحو استحداث إستراتيجية رقمية وحرص لكي تنعكس على الأعمال اليومية					
4	في مؤسستكم هناك سعي لكي يغطي تنفيذ الإستراتيجية الرقمية جميع وحدات الأعمال والتسلسلات والهرمية داخل مؤسستك					
5	يتم تشجيع الموظفين في مؤسستكم على تطوير وتنفيذ أفكارهم الخاصة في مجال الرقمنة					
6	تدعم مؤسستكم بشكل كاف تطوير المهارات الرقمية لموظفيها					
7	يقدم التحول الرقمي أعلى مستوى الأمن ضد فقدان البيانات					
8	التخفيف من عبء العمليات المحاسبية وتسريعها					
9	يوجد توجه في المؤسسة نحو تكوين طاقم تقني لمسايرة التطورات الحديثة في المجال المحاسبي					
10	تطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة مع زيادة كفاءة سير العمل وتقليل الأخطاء					

المحور الثاني: الإفصاح الإلكتروني ودوره في تحسين جودة خصائص القوائم المالية بواسطة تحليل البيانات الضخمة

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن الإفصاح الإلكتروني قد أصبح واقعا حقيقيا لا يمكن تجاهله فيما يتعلق بالعرض والإفصاح وتوفير المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين					
2	إن الإفصاح الإلكتروني يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ظل تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بوصفها المسؤول الأول عن سلامة محتوى القوائم المالية					
3	إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني سيؤدي إلى تحقيق التواصل الفوري بين الوحدات الاقتصادية					
4	إن انتشار الإفصاح الإلكتروني في الآونة أوجدت العديد من المخاطر التي أثرت بصورة سلبية على المحتوى الإخباري للتقارير والقوائم المالية.					
5	تساهم التقارير المحاسبية في تصحيح القرارات					
6	إن تطبيق الإفصاح الإلكتروني سيؤدي إلى سرعة توصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين بصورة فورية، وهو ما يحقق خاصية ملاءمة المعلومات					
7	يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين فهم وتحليل محتوى المعلومات المحاسبية					
8	يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين التنبؤ بالأرباح والمخاطر المستقبلية، مما يزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية					
9	تدعم تحليل البيانات الضخمة قدرة التقارير المالية على تكوين مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي والمتوقع					
10	تعمق تحليل البيانات الضخمة للزيادة من الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية					

الملحق رقم 03: نتائج الاستبيان

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,773	20

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,648	10

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=10;87_1م 9;87_1م 8;87_1م 7;87_1م 6;87_1م 5;87_1م 4;87_1م 3;87_1م 2;87_1م 1;87_1م
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0

	Excluded[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,664	10

```
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Dell\Downloads\_75;2) قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل).sav'
  /COMPRESSED.
COMPUTE
_75;قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل=MEAN(
10;87_1م,9;87_1م,8;87_1م,7;87_1م,6;87_1م,5;87_1م,4;87_1م,3;87_1م,2;87_1م,1;87_1م).
EXECUTE.
COMPUTE
_75;77_ي;76_;87_;75_;81_لم;75__;85_ي;75_;85_ق;78_ل;=MEAN(
10;87_2م,9;87_2م,8;87_2م,7;87_2م,6;87_2م,5;87_2م,4;87_2م,3;87_2م,2;87_2م,1;87_2م).
EXECUTE.
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Dell\Downloads\_75;2) قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل).sav'
  /COMPRESSED.
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Dell\Downloads\_75;2) قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل).sav'
  /COMPRESSED.
COMPUTE
_75;77_لكلي;75__;77_;80_;85_;83_ل;=MEAN(_75;
77_ي;76_;87_;75_;81_لم;75__;85_ي;75_;85_ق;78_ل;75_,قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل;).
EXECUTE.
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Dell\Downloads\_75;2) قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل).sav'
  /COMPRESSED.
DATASET ACTIVATE DataSet1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Dell\Downloads\_75;2) قمي;85_ل;75__ول;81_;78_ل).sav'
```

```
 /COMPRESSED.
CORRELATIONS
 /VARIABLES=_75; قمي ;85_ل;75__ول;81_;78_ل
77_لكلي;75__;77_;80_;85_;83_ل;75_ ;77_ي;76_;87_;75_;81_لم;75__;85_ي;75_;85_ق;78_ل;75_;
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

		التحول_الرقمي	التقارير_المحاسبية	الدرجة_الكلية
التحول_الرقمي	Pearson Correlation	1	,543**	,894**
	Sig. (2-tailed)		,002	,000
	N	30	30	30
التقارير_المحاسبية	Pearson Correlation	,543**	1	,862**
	Sig. (2-tailed)	,002		,000
	N	30	30	30
الدرجة_الكلية	Pearson Correlation	,894**	,862**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
NONPAR CORR
 /VARIABLES=_75; قمي ;85_ل;75__ول;81_;78_ل
77_لكلي;75__;77_;80_;85_;83_ل;75_ ;77_ي;76_;87_;75_;81_لم;75__;85_ي;75_;85_ق;78_ل;75_;
 /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
                                    /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

			التحول_الرقمي	التقارير_المحاسبية	الدرجة_الكلية
Spearman's rho	التحول_الرقمي	Correlation Coefficient	1,000	,632**	,904**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000
		N	30	30	30
	التقارير_المحاسبية	Correlation Coefficient	,632**	1,000	,865**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000
		N	30	30	30
	الدرجة_الكلية	Correlation Coefficient	,904**	,865**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.
		N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
```

/VARIABLES=_75; 5;87_1م 4;87_1م 3;87_1م 2;87_1م 1;87_1م ;77_لكلي;75__;77_;80_;85_;83_ل
6;87_1م 7;87_1م 8;87_1م 9;87_1م 10;87_1م 1;87_2م 2;87_2م 3;87_2م 4;87_2م 5;87_2م
10;87_2م 9;87_2م 8;87_2م 7;87_2م

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

			الدرجة الكلية	م1س1	م1س2	م1س3	م1س4	م1س5	م1س6	م1س7	م1س8	م1س9	م1س 10
Spearman's rho	الدرجة الكلية	Correlation Coefficient	1,000	,412*	,167	,565**	,628**	,723**	,411*	,607**	,164	,489**	,420*
		Sig. (2-tailed)	.	,024	,379	,001	,000	,000	,024	,000	,388	,006	,021
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س1	Correlation Coefficient	,412*	1,000	,193	,268	-,119	,280	,004	,093	,203	-,096	,402*
		Sig. (2-tailed)	,024	.	,306	,152	,530	,135	,985	,624	,283	,614	,028
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س2	Correlation Coefficient	,167	,193	1,000	,384*	,231	,217	-,259	-,042	,290	-,181	,123
		Sig. (2-tailed)	,379	,306	.	,036	,220	,250	,167	,824	,120	,339	,517
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س3	Correlation Coefficient	,565**	,268	,384*	1,000	,589**	,422*	,038	,114	,109	,175	,261
		Sig. (2-tailed)	,001	,152	,036	.	,001	,020	,843	,550	,567	,355	,164
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س4	Correlation Coefficient	,628**	-,119	,231	,589**	1,000	,523**	,082	,334	-,253	,399*	,319
		Sig. (2-tailed)	,000	,530	,220	,001	.	,003	,665	,071	,177	,029	,086
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س5	Correlation Coefficient	,723**	,280	,217	,422*	,523**	1,000	,159	,477**	-,011	,336	,068
		Sig. (2-tailed)	,000	,135	,250	,020	,003	.	,402	,008	,953	,070	,722
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س6	Correlation Coefficient	,411*	,004	-,259	,038	,082	,159	1,000	,619**	-,025	,490**	-,082
		Sig. (2-tailed)	,024	,985	,167	,843	,665	,402	.	,000	,897	,006	,667
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م1س7	Correlation Coefficient	,607**	,093	-,042	,114	,334	,477**	,619**	1,000	-,156	,697**	,030
		Sig. (2-tailed)	,000	,624	,824	,550	,071	,008	,000	.	,411	,000	,876

	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,164	,203	,290	,109	-,253	-,011	-,025	-,156	1,000	-,278	,163
م1س8	Sig. (2-tailed)	,388	,283	,120	,567	,177	,953	,897	,411	.	,137	,390
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,489**	-,096	-,181	,175	,399*	,336	,490**	,697**	-,278	1,000	,244
م1س9	Sig. (2-tailed)	,006	,614	,339	,355	,029	,070	,006	,000	,137	.	,194
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,420*	,402*	,123	,261	,319	,068	-,082	,030	,163	,244	1,000
م1س10	Sig. (2-tailed)	,021	,028	,517	,164	,086	,722	,667	,876	,390	,194	.
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,529**	,143	-,359	,148	,245	,171	,393*	,355	-,014	,464**	,215
م2س1	Sig. (2-tailed)	,003	,450	,051	,436	,192	,366	,032	,054	,942	,010	,253
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,382*	,239	-,122	,026	,144	,301	-,034	,359	-,027	,144	,322
م2س2	Sig. (2-tailed)	,037	,203	,522	,894	,449	,106	,860	,051	,887	,449	,083
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,361	,247	,380*	,334	,335	,233	-,193	-,227	,337	-,211	,210
م2س3	Sig. (2-tailed)	,050	,188	,039	,071	,070	,215	,307	,228	,069	,263	,266
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	-,653**	-,084	-,159	-,444*	-,673**	-,608**	-,398*	-,579**	,156	-,607**	-,111
م2س4	Sig. (2-tailed)	,000	,658	,400	,014	,000	,000	,030	,001	,411	,000	,558
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,743**	,029	-,018	,464**	,802**	,552**	,289	,501**	-,257	,422*	,107
م2س5	Sig. (2-tailed)	,000	,879	,925	,010	,000	,002	,121	,005	,171	,020	,572
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Correlation Coefficient	,352	,031	,291	,383*	,590**	,239	-,155	-,046	,060	-,125	,300
م2س6	Sig. (2-tailed)	,057	,872	,119	,037	,001	,203	,413	,811	,753	,511	,108
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

	م2س7	Correlation Coefficient	,519**	,228	-,051	,029	,299	,406*	,221	,310	,127	,133	,203
		Sig. (2-tailed)	,003	,226	,789	,881	,108	,026	,240	,095	,504	,483	,282
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م2س8	Correlation Coefficient	,753**	,380*	-,064	,435*	,429*	,424*	,377*	,383*	,232	,272	,431*
		Sig. (2-tailed)	,000	,038	,737	,016	,018	,019	,040	,037	,218	,146	,018
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م2س9	Correlation Coefficient	,559**	,154	-,018	,197	,169	,222	,496**	,275	,247	,406*	,280
		Sig. (2-tailed)	,001	,416	,925	,296	,371	,239	,005	,141	,188	,026	,134
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	م2س 10	Correlation Coefficient	,637**	,236	-,117	,195	,377*	,305	,220	,311	-,008	,327	,325
		Sig. (2-tailed)	,000	,209	,538	,301	,040	,102	,242	,094	,965	,078	,079
		N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

الملخص:

استهدف البحث دراسة أثر التحول الرقمي الذي هو وليد التغيرات التكنولوجية، وحديث العهد على التقارير المحاسبية التي تم التعامل بها منذ القدم لما لها من أهمية بالغة في المؤسسات، وكذا إبراز مكانتها، إذ تم استعراض وإبراز الإطار النظري للتحول الرقمي من جهة وبيان أثره على التقارير المحاسبية من جهة أخرى، مع عرض أهم تقنياته التي ساهمت في تطوير التقارير ومواكبتها للعصرنة من خلال الإفصاح الإلكتروني، وكذا تحليل البيانات الضخمة لخصائص القوائم المالية، حيث تم معالجة الموضوع من خلال شقّيه النظري والتطبيقي، فالنظري تم تقسيمه إلى فصلين، أما عن الجانب التطبيقي تم إسقاط المعارف النظرية عن الواقع العملي، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثلت أداة الدراسة في عينة مكونة من 30 فرد، وقد توصلنا بأن هناك أثر بين المتغيرين "التحول الرقمي والتقارير المحاسبية في سبيل تطوير نظام المحاسبة الرقمية".

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها؛ أن الإفصاح الإلكتروني يعتبر من أهم مظاهر التحديات الجديدة لمهنة المحاسبة، وكذا تنمية التوجه الرقمي للمؤسسات الحكومية وقبول تقنيات رقمية جديدة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التقارير المحاسبية، القوائم المالية، الإفصاح الإلكتروني،

:Summary

The research aimed to study the impact of digital transformation, which is the result of technological changes, and recent developments on accounting reports that have been dealt with since ancient times because of their great importance in institutions, as well as highlighting their position, as the theoretical framework of digital transformation was reviewed and highlighted on the one hand and its impact on accounting reports. On the other hand, with the presentation of its most important techniques that contributed to the development of reports and their keeping up with modernization through electronic disclosure, as well as the analysis of big data for the characteristics of the financial statements. Theoretical knowledge of practical reality, through the use of the descriptive analytical method, Where the topic was dealt with through its theoretical and applied parts, the theoretical was divided into two chapters, as for the practical aspect, theoretical knowledge was dropped from the practical reality, through the use of the descriptive analytical method, where the study tool was represented in a sample of 30 individuals, and we found that There is an impact between the two variables "digital transformation and accounting reports in order to develop the digital accounting system".

The study concluded a set of results, including; Electronic disclosure is one of the most important aspects of the new challenges to the accounting profession, as well as the development of the digital orientation of government institutions and the acceptance of new digital technologies.

Keywords: ***Digital transformation, accounting reports, financial statements, electronic disclosure.***